مَنْهَجِيَّةُ التّغييْر لَدَىْ حِزْبِ العَدالَةِ والتَنْمِيَةِ فِيْ تُركِيّا

د. أحمد قاعود

مركز رؤية للتنمية السياسية
نيسان 2016

مَنْهَجِيَّةُ التّغْيِيْر لَدَىْ حِزْبِ العَدالَةِ والتَنْمِيَةِ في تُرْكِيَا
Methodology of Change for AKP of Turkey
(دِرَاسَةٌ مُحَكّمَة)

جميع الحقوق محفوظة ©

الطبعة الأولى 2016م

إسطنبول – تركيا

ISBN:9786056666421

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال بدون إذن خطي من المركز.

مركز رؤية للتنمية السياسية

إسطنبول – تركيا

الموقع الإلكتروني: www.vision-pd.org

البريد الإلكتروني: info@vision-pd.org

تلفون/ فاكس: 2126310107 90+

المحتويات

الملخص ٥

١. المقدمة ٦

١,١ أهمية الدراسة ٨

١,٢ مشكلة الدراسة ٨

١,٣ أسئلة الدراسة ٩

١,٤ أهداف الدراسة ١٠

٢. حزب العدالة والتنمية ١١

٣. التصالح مع الماضي ١٧

٤. الانفتاح على الشرق ٢٤

٥. نحو مجتمع سلمي (الإصلاح الاجتماعي) ٣٦

٦. الإصلاح في مجال التعليم ٤٣

٧. الإصلاح الاقتصادي ٤٦

٨. الإصلاح السياسي ٥٤

٩. ضرورة العدالة الاجتماعية ٦٠

١٠. الخاتمة ٦٥

١١. المراجع ٦٦

المؤلف

أحمد قاعود

كاتب وباحث فلسطيني، باحث في مركز رؤية للتنمية السياسية، حاصل على شهادة الدكتوراة في العلاقات الدولية، الجامعة الوطنية الماليزية، ماليزيا، له أبحاث ومقالات في عدد من الصحف والمجلات العلمية والمواقع الإلكترونية.

الملخص

تتناول الدراسة الإصلاحات الداخلية التي قامت بها حكومة حزب العدالة والتنمية منذ أن تربع الحزب منفردًا على عرش السطلة في تركيا عام ٢٠٠٢، سواء على الصعيد الاجتماعي أو التعليمي أو الاقتصادي أو السياسي، حيث قامت السياسة الداخلية التي اتبعها الحزب، في مسيرة إصلاحاته وخططه للنهوض بالجمهورية التركية، على معالجة الواقع الاقتصادي الصعب الذي كانت تعاني منه الدولة، حين كانت تمرُّ بانهيار مالي كبير جدًا، إلا أن الحكومة استطاعت تخطي الواقع الاقتصادي فتمكنت من سداد ديونها مع حلول عام ٢٠١٣.

أما على الصعيد السياسي فاتجهت الحكومة نحو تعزيز المشاركة السياسية من خلال إعطاء مجال واسع للحريات العامة وتكريس معايير الديمقراطية واحترام حقوق الانسان، وكذلك تحييد المؤسسة العسكرية بشكل تدريجي، بعدما كانت الحاكم الفعلي للبلد لعقود طويلة من الزمن وقادت انقلابات عسكرية كثيرة في تركيا كان لها آثار سلبية على مختلف جوانب الحياة فيها، بالإضافة إلى تحييد المؤسسة القضائية وعزلها عن أي مناكفات سياسية أو حزبية، والعمل بشكل جدي لتحقيق استقلال القضاء.

كذلك الاهتمام الكبير بالجانب الصحي والتعليمي، فقد اتبعت الحكومة الكثير من السياسات التعليمية التي من شأنها الارتقاء بمستوى التعليم في الدولة، إذ شهدت حكومة حزب العدالة والتنمية أكبر ميزانية للتربية في تاريخ الجمهورية، أضف إلى ذلك الانفتاح التركي على المحيط الجغرافي ومحاولة القيادة التركية الاستفادة من موروثها التاريخي العميق في المنطقة، كل ذلك أدى إلى ارتفاع رصيد حزب العدالة والتنمية في الشارع التركي، وسجلت سياسته الداخلية نجاحًا كبيرًا في مسيرة الإصلاح الشاملة.

المقدمة

تواجه الدول عادة تحديات خارجية وداخلية، ترتبط الأولى بالعلاقات مع الدول الأخرى وبكل ما له علاقة بالأمن القومي للبلاد، إضافة إلى الطموحات الاقتصادية والتأثيرات الثقافية التي ازداد خطرها في ظل التطور التكنولوجي وانتشار وسائل الاتصال والتواصل على مستوى المعمورة، أما الثانية فترتبط بالمجتمع، حاجاته وحقوقه وكل ما له علاقة في حياته العامة، سواء في الشؤون السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو فيما تعلق بمسألة الحرية الشخصية بكل جوانبها فكريًا وسياسيًا ودينيًا.

وفي محطات تاريخية كثيرة طغى الملف الخارجي على اهتمام قيادة الدولة، وترك ذلك أثرًا سلبيًا على الشؤون الداخلية في الدولة، الأمر الذي انعكس على الحياة العامة لكل المواطنين في الجمهورية التركية ما قبل حزب العدالة، وامتدادًا لسياسة الدولة التي سار عليها كمال أتاتورك اقتصر اهتمام الدولة في سياستها الخارجية على تقوية علاقاتها مع الغرب، واتسمت تلك السياسة بهجران المنطقة العربية والمشرق عمومًا، كما لم يكن الشأن الداخلي بمنأى عن الأزمات والتردي الاقتصادي وانخفاض المستوى المعيشي.

في تتبع مسيرة حزب العدالة والتنمية في الحكم يبدو النهج المتوازي واضحًا في الاهتمام بالشأن الداخلي والخارجي على السواء، إذ يظهر الأول في تحسن الواقع الاقتصادي وارتفاع مستوى الداخل، في حين يتجلى الثاني في زيادة فاعلية الدور السياسي والتأثير في المنطقة وسداد الديون الخارجية والتوجه نحو التفاعل سياسيًا غربًا وشرقًا دون تغليب أو مجافاة أي منهما.

تمكن حزب العدالة والتنمية في تركيا من الفوز في الانتخابات العامة منذ عام ٢٠٠٢، وحتى انتخابات ٢٠١٥، سواء كانت الانتخابات البرلمانية أو الانتخابات البلدية، وكانت آخر الانتصارات التي فار بها الحزب هي الانتخابات البرلمانية المعادة، والتي

جرت بتاريخ ٢٠١٥/١١/١، واحتفظ فيها الحزب بالمدن الرئيسة وأهمها العاصمة أنقرة وكبرى المدن التركية إسطنبول.

تقف أسباب عديدة وراء هذا الفوز المتكرر للحزب، وتأتي في مقدمتها السياسة الداخلية التي اتبعها الحزب في مسيرة إصلاحاته وخططه للنهوض بالجمهورية التركية، حين سعى إلى تحقيق التوازن بين الشأن الداخلي والخارجي، وتبنى منهجية للإصلاح الاقتصادي ذات بعدين، داخلي وخارجي، أما الأول فهو مرتبط بهموم المواطن التركي، وبالسعي نحو تحسين المستوى المعيشي وزيادة مستوى الدخل لمختلف قطاعات الشعب، وأما الثاني فمرتبط بمكانة تركيا الاقتصادية عالميًا وإقليميًا، وبالسعي لتحقيق النمو الاقتصادي وزيادة حجم التجارة الخارجية من أجل تعزيز القوة الاقتصادية للدولة التي تنعكس على مكانتها السياسية في المنطقة والعالم.

وقد انطلق الحزب الجديد بتوجهات فكرية ورؤية سياسية تختلف في طرحها ومضامينها عن الأحزاب السابقة، إذ حاول من خلال هذه الرؤية الجديدة أن يراعي واقع الدولة التركية وتركيبتها المعقدة في ظل هيمنة المؤسسة العسكرية على مؤسسات الدولة والتغلغل الكبير للجيش في أجهزتها، وحاول الحزب الاقتراب أكثر من مشاكل المواطن التركي خاصة على الصعيد المعيشي؛ فاجتهد كثيراً في معالجة الأزمة الاقتصادية والانهيار المالي الذي تمرُّ به الجمهورية، وأدرك الحزب حجم إشكالية الصدام مع الجيش الذي أطاح تاريخيًا بكثير من الحكومات المدنية عبر انقلابات عسكرية واضحة خلال العقود القليلة المنصرمة ولا يزال صاحب هيمنة ونفوذ في كثير من دوائر الدولة.

وقد جاء في النظام الداخلي للحزب بأنه صاحب برنامج سياسي عصري وعقلاني وواقعي وقابل للتنفيذ في مجالات مختلفة مثل السياسة والاقتصاد والثقافة وغير ذلك، وتبنى الحزب اتجاهات جديدة في إطار العلاقات الخارجية التي تجعل من تركيا دولة محورية ومركزية في المنطقة، محاولاً في ذلك أن لا يكون الاهتمام بالسياسة الخارجية وإعادة دور تركيا المعهود على حساب الشأن الداخلي.

١,١ أهمية الدراسة

تبدو أهمية هذه الدراسة في نظرتها الشمولية لقضية الإصلاحات التي قامت بإنجازها الحكومة التركية في ظل حزب العدالة والتنمية، سواء ما تعلق منها بتصالح الجمهورية مع ماضيها التاريخي وما يمثّله من عمق حضاري وثقافي، وكذلك انفتاحها على محيطها الجغرافي في ظل فلسفة جديدة للسياسة الخارجية التي أحدث الحزب فيها تحولاً جذريًا تجاه المشرق العربي. أو ما تعلق بالشأن الاقتصادي والسياسي وإنهاء هيمنة ونفوذ المؤسسة العسكرية على مفاصل الدولة، وكذلك السياسات الاجتماعية والاتجاه نحو إرساء قواعد وأسس مجتمع سلمي منسجم مع ذاته رغم اختلافاته العرقية والأصولية والفكرية، في حين ذهبت أغلب الدراسات إلى التركيز على الجانب الاقتصادي في تناولها للنهضة التركية دون إعطاء عوامل النهضة الأخرى حظها الكافي.

أضف إلى ذلك أهمية دراسة التجربة التركية لإمكانية القياس عليها والاستفادة منها في ظل حالة التغيير التي تعيشها البلاد العربية، خاصة ما تعلق بالنظام الاستبدادي العربي وحالة التخلف الاقتصادي والفشل الاجتماعي والتعليمي نتاج غياب الدولة المدنية والمشاركة السياسية والتوزيع العادل للثروات مما أورث شعوبًا ومجتمعات عربية الكثير من المشكلات والتركات التي تثقل كاهلها وتحول دون إحداث النهضة والنمو، وهنا تحضر أهمية الحالة التركية بتحدياتها الكثيرة والقريبة من الحالة العربية.

١,٢ مشكلة الدراسة

تناولت كثير من الدراسات والأبحاث والكتابات الشأن التركي حين بدأت تظهر ملامح النهضة التركية التي أحدثها حزب العدالة والتنمية منذ أن وصل إلى الحكم عام ٢٠٠٢، وأظهرت بشكل كبير الفارق بين تركيا اليوم التي تحتل المرتبة الأولى في المنطقة

من حيث معدل النمو الاقتصادي، وبين تركيا ما قبل عام ٢٠٠٢ حين كانت مثقلة بالديون لصندوق النقد الدولي.

إلا أن معظم تلك الدراسات أسهبت كثيراً في الحديث عن الجانب الاقتصادي وعن التغييرات الكبيرة التي حدثت في جميع جوانبه، ولا سيما على مستوى ارتفاع معدلات الدخل وزيادة منسوب التجارة الخارجية والارتفاع الهائل في حجم الاستثمارات داخل تركيا، حتى أعلن رجب طيب أردوغان، عندما كان رئيسًا للوزراء في شهر أيار عام ٢٠١٣، أن تركيا قامت بسداد جميع ديونها لصندوق النقد الدولي بل وهي قادرة على إقراضه.

اعتبار النمو الاقتصادي السبب الرئيس للنهضة كان إشكالاً حقيقيًا استوجب البحث والدراسة لاستكشاف أسباب وعوامل النهضة الأخرى، وأهمها في الجانب التعليمي والاجتماعي والسياسي وإنهاء هيمنة المؤسسة العسكرية على مفاصل الدولة، وكذلك الانفتاح في العلاقات الخارجية والاستثمار الجيد لموروثات الجمهورية في محيطها الجغرافي وعمقها التاريخي في المنطقة لا سيما العربية منها.

١,٣ أسئلة الدراسة

١. ما هي أهمية استحضار البعد التاريخي والجغرافي للجمهورية التركية في عملية الإصلاح؟

٢. ما هي أهم المجالات الإصلاحية التي نجح في إحداثها الحزب؟

٣. كيف انعكست سياسات الحكومة على المواطن التركي وما أهمية العدالة الاجتماعية في تحقيق استقرار المجتمع؟

١,٤ أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى توضيح أهم الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تركيا منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عام ٢٠٠٢، لذلك فإن الدراسة تهدف وبشكل أساسي إلى:

١. بيان أهمية استحضار البعد التاريخي والجغرافي للجمهورية التركية في عملية الإصلاح.

٢. بيان أهم المجالات الإصلاحية التي نجح في إحداثها الحزب.

٣. العدالة الاجتماعية ودورها في تحقيق استقرار المجتمع.

حزب العدالة والتنمية

أسس حزب العدالة والتنمية بتاريخ ٢٠٠١/٨/١٤ على يد عدد من النواب المنشقين عن حزب الفضيلة الإسلامي الذي كان يقوده نجم الدين أربكان[١]، وقد حُلَّ حزب الفضيلة بقرار من المحكمة الدستورية بتاريخ ٢٠٠١/٦/٢٢، وبذلك يكون حزب العدالة والتنمية هو الحزب التاسع والثلاثين في تاريخ تركيا الحديثة[٢] وكان مؤسسو هذا الحزب أصحاب نظرة تجديدية تفوق تصورات حزب الفضيلة الإسلامي[٣]، بل يختلف الحزب عن مجمل الأحزاب السياسية التي سبقته، الإسلامية وغيرها، من حيث التصورات السياسية وطريقة إدارة الحكم والتعاطي مع المسألة العلمانية المعقدة في تركيا وفي السياسات الخارجية للدولة.

جاء ذلك بعد مسيرة طويلة من الإقصاء للأحزاب السياسية الإسلامية التي انطلقت في تركيا عام ١٩٧٠، حينما تقدم الإسلاميون آنذاك بطلب تأسيس حزب النظام

١. نجم الدين أربكان: أحد أشهر الشخصيات السياسية الإسلامية في تركيا، ولد في ١٩٢٦/١٠/٢٦ في مدينة سينوب في أقصى شمال تركيا، ويمثل أربكان علامة فارقة في تركيا منذ ثلاثين عامًا، فهو يعتبر من أبرز زعماء تيار الإسلام السياسي في تركيا، ومن أكثر الشخصيات تأثيراً خلال مسيرة عمله الحزبي والسياسي الطويلة، بدأ نشاطه السياسي كنائب مستقل في المجلس التركي الكبير. أسس عام ١٩٧٠ حزب النظام الوطني وفي عام ١٩٧٢ حزب السلامة الوطني وفي عام ١٩٨٣ أسس حزب الرفاه الذي شكل الحكومة التركية عام ١٩٩٦، حيث ترأس أربكان آنذاك رئاسة الحكومة الائتلافية، كما أسس حزب الفضيلة، وكذلك حزب السعادة عام ٢٠٠٢، وقد تميز بتقديمه حلولاً لمشكلات الاقتصاد التركي ضمن منظومته الفكرية التي أطلق عليها تسمية النظام العادل، تعرّض للاعتقال عدة مرات بسبب نشاطه السياسي، وقد اعتبر أربكان الذي كان يلقب (بالخوجه) من أبرز زعما التيار الإسلامي السياسي في تركيا، توفي في أنقرة بتاريخ ٢٠١١/٢/٢٧، ينظر: منال محمد صالح، نجم الدين أربكان مفكرًا اقتصاديًا، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، الموصل، المجلد ٤، العدد ٢، السنة الرابعة ٢٠٠٩، ص ٩٨-٩٩.

٢. Griacova, Ivana. 2011. Turkey at the crossroads: analysis and determinants of Turkish foreign policy, MA thesis. Florida Atlantic University. Page 28.

٣. اسماعيل باشا، حزب العدالة والتنمية أمام منعطف خطير، ٢٠١٢/١٠/٣، http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions

الوطني[1]، ودعا البيان التأسيسي للحزب في ذلك الوقت إلى وقف التدخل الأجنبي في تركيا والعودة إلى دين الإسلام ونبذ الأفكار الإلحادية المعادية للدين الإسلامي، كما دعا إلى إصلاح التعليم والارتقاء بالمستوى الأخلاقي والحفاظ على القيم.

أوضح البيان أن الحزب اختار طريقًا وطنيًا تركيًا لا ينحاز إلى الرأسمالية أو الشيوعية، وكان نجم الدين أربكان المهندس الحقيقي وراء تشكيل الحزب وقد تولى رئاسته يونس عارف عمرة[2]. واجه هذا الحزب عقبات كثيرة حيث كانت قوانين الأحزاب السياسية في تلك الفترة متشددة تجاه أي توجه ديني في العمل السياسي، ثم صدر قرار المحكمة الدستورية بحظر نشاط الحزب بعد مرور عام واحد فقط على تأسيسه.

بعد ذلك وفي عام ١٩٧٢ عاد نجم الدين أربكان ليأسس هذه المرة حزب السلامة الوطني الذي نشط على الساحة السياسية وشكل خلال فترة زمنية قصيرة جدًا قاعدة شعبية وجماهيرية كبيرة جدًا، فقد استطاع الحزب بقيادة أربكان المشاركة مرتين في الحكومة الائتلافية حتى وصل أربكان إلى منصب نائب رئيس الوزراء[3]، لكن الحزب أُلغي بعد الانقلاب الذي قام به الجيش بتاريخ ١٢ سبتمبر ١٩٨٠ بقيادة الجنرال كنعان أفرين (Kenan Evren) رئيس الأركان والجنرال حيدر سالتيك (Haydar Saltık) وقادة القوات البحرية والبرية والجوية.

قرر قادة الانقلاب حل البرلمان وإلغاء الأحزاب السياسية وفرض الأحكام العرفية، وأُصدر دستور جديد وُصف آنذاك بالدستور الفرنسي الذي أعطى الرئيس صلاحيات واسعة، وتركزت السلطة بيد السلطة التنفيذية ومجلس الأمن القومي، وفرضت قيود على الحريات العامة، خاصة حرية الصحافة وحرية الاتحادات العمالية ومنع المظاهرات السياسية[4].

١. محمد الباهلي، «تركيا والهوية الإسلامية، الاتحاد الاماراتية»، ٢٠٠٧/٨/١٠.
٢. محمود السيد الدغيم، «رحيل نجم الدين أربكان»، الحياة اللندنية، ٢٠١١/٣/٢٦.
٣. منال محمد صالح، «نجم الدين أربكان مفكرًا اقتصاديًا»، مجلة جامعة كركوك، المجلد ٤، العدد ٢، السنة الرابعة، (٢٠٠٩)، ص ٩٨.
٤. رضا هلال، السيف والهلال تركيا من أتاتورك إلى أربكان، الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي، (القاهرة، دار الشروق، المجلد ١، الطبعة الاولى، ١٩٩٩)، ص ١٤٠-١٤٥.

واجه أربكان حينها تهمة العمل على تقويض أركان النظام العلماني من خلال دعم المنظمات المرتبطة بالحزب لتطبيق الشريعة الإسلامية وافتتاح المدارس الشرعية الإسلامية وتحريضه على الدولة العلمانية واتهامه الماسونية بإسقاط السلطان عبد الحميد الثاني، إلى غير ذلك من التهم التي أدّت إلى الحكم على أربكان عام ١٩٨٣ بالسجن لمدة أربع سنوات، وعلى أعضاء آخرين من حزب السلامة الوطني بالسجن لمدة تتراوح من ثلاث إلى خمس سنوات[١].

لكن مسيرة العمل السياسي الإسلامي لم تنتهِ بحل حزب السلامة الوطني أو اعتقال نجم الدين أربكان أو فرض الإقامة الجبرية أو السجن أو النفي على عدد كبير من قيادات الحزب، لكنها استمرت وتمخض عنها حزب سياسي جديد هو حزب الرفاه عام ١٩٨٣ الذي قام بتأسيسه أعضاء سابقون في حزب السلامة الوطني بقيادة أحمد تقدال (Ahmet Tekdal)، ثم عاد نجم الدين أربكان في عام ١٩٨٧ ليقود الحزب من جديد بعد رفع الحظر عن نشاطه السياسي[٢].

طرح حزب الرفاه برنامجًا عرف بالنظام العادل، ويعرّفه الدكتور سليمان قرة غولة، وهو أول من طرح فكرة النظام العادل، بأنه نظام يستند إلى الحق لا إلى القوة، وقد حقق الحزب انتشارًا واسعًا في معظم أنحاء تركيا، وتمكن من السيطرة على أهم مدينتين في تركيا هما أنقرة وإسطنبول، كما حقق فوزًا في عدة مدن في الانتخابات البلدية التي جرت عام ١٩٩٤ عندما حصل الحزب على نسبة ١٩,٧٪ من الأصوات[٣]، وشكّل حزب الرفاه في عام ١٩٩٦ حكومة ائتلافية بقيادة نجم الدين أربكان وهي المرة الأولى التي تُشكّلُ فيها الحكومة من قبل حزب إسلامي في التاريخ السياسي الحديث لتركيا، إلا أن هذه الحكومة تعرضت إلى انقلاب جديد عام ١٩٩٦ وعرف باسم الانقلاب الأبيض، وتعرض حزب الرفاه إلى الحظر والإلغاء[٤].

١. الدغيم، ٢٠١١.
٢. هلال، ١٩٩، ص ١٥٦.
٣. هلال، ١٩٩، ص ١٥٧.
٤. طارق عبد الجليل، التجربة التركية نموذج غير مكتمل، ٢٠١٢/١١/٢٦، http://tarik.me/Arabic/yazilarim.php?id_art=27

لم تمضِ فترة طويلة حتى أُسِّسَ حزب الفضيلة الإسلامي بتاريخ ١٧ ديسمبر ١٩٩٧، والذي اعتبر امتدادًا لحزب الرفاه المحظور، لذا فقد ألغي بتاريخ ٢٠٠١/٦/٢٢ بقرار من محكمة الدستور التركية، التي اعتبرت أن أعمال الحزب تخالف أُسُسَ النظام العلماني القائم، وقررت المحكمة فرض الحظر السياسي لمدة خمس سنوات على عدد من أعضاء الحزب المؤسسين، بينهم النائب مروة قاوقجي (Merve Kavakçı)[١]، إلا أن نجم الدين أربكان عاد إلى ممارسة العمل السياسي حين ترأس حزب السعادة الذي تأسس عام ٢٠٠١ على أنقاض حزب الفضيلة المنحل[٢].

ويقتضي التنويه هنا أن الحديث عن تاريخ الأحزاب السياسية الإسلامية التي انطلقت في تركيا عام ١٩٧٠ لا يعني أن حزب العدالة والتنمية هو استمرار لتلك الأحزاب، وأنه جاء على نفس الشاكلة التي نشأت فيها الأحزاب السابقة حينما كان يلجأ نجم الدين أربكان إلى تأسيس حزب جديد على أنقاض الحزب المحظور أو الذي تعرَّض للإلغاء، بل هو حزب لا يعرّف نفسه بأنه حزب إسلامي ولا يتبنى أي فكر أيديولوجي، كما أن نسبة كبيرة من أعضائه كانوا أعضاءً سابقين في حزب الوطن الأم الذي تأسس عام ١٩٨٣ من قبل تورغوت أوزال رئيس الوزراء التركي (١٩٨٣–١٩٨٩)، ورئيس الجمهورية (١٩٨٩–١٩٩٣).

لكن الإشارة إلى الحيثيات التي مرَّت بها تلك الأحزاب، تسهم في إدراك واقعية المؤسسين لحزب العدالة والتنمية الذين فهموا أنهم يسيرون في حقل الألغام ولا بد لهذا السير من منطق التدرج، دون الانسلاخ من التاريخ أو إعلان البراءة من الخلفيات الفكرية والتاريخية.

١. جريدة الشرق الأوسط، لندن، العدد ٨٢٤٣، ٢٣ يوليو ٢٠٠١.
٢. جريدة الشرق الأوسط، لندن، العدد ١١٦٤٧، ١٨ أكتوبر ٢٠١٠.

رؤية الحزب

مرّت مسيرة الأحزاب السياسية الإسلامية في تركيا في تاريخ طويل من الحظر والإلغاء والحل، فمنذ عام ١٩٧٠، أي منذ بداية تأسيس أول حزب سياسي إسلامي، لغاية عام ٢٠٠٢ شُكلت خمسة أحزاب سياسية، حزب النظام الوطني والسلامة الوطني والرفاه وكذلك حزب الفضيلة وأخيراً حزب السعادة، وقد آلت هذه الأحزاب جميعها إلى ذات المصير وهو الحظر والإلغاء، وكان السبب الرئيس لذلك اتهامها بمعاداة العلمانية ومحاولة تقويض أركان النظام العلماني واستبداله بنظام إسلامي.

حاول مؤسسو حزب العدالة والتنمية الاستفادة من تجربة الأحزاب السابقة وأن لا يؤول حزبهم إلى المصير ذاته الذي آلت إليه تلك الأحزاب، فانطلق برؤية فكرية جديدة وفلسفة جديدة، اعتقد المؤسسون أنها أكثر انسجامًا مع الواقع السياسي التركي وأكثر تكيفًا مع البيئة الحزبية الداخلية، فأعاد طرح نفسه للجمهور بصيغ أخرى يحاول من خلالها تجنب الصدام مع المؤسسة العلمانية المسيطرة على البلد، وبالتالي فهو لا يعرّف نفسه بأنه حزب إسلامي بل يبتعد عن كل ما يفهم منه أن للحزب برنامجًا إسلاميًا[١].

أكد الحزب في المادة الرابعة من نظامه الداخلي على مجموعة من المبادئ والأسس التي يؤمن بها ويدافع عنها، وأهمها إيمان الحزب بأن الأمة التركية أمة واحدة لا تتجزأ مع وطنها ودولتها، وأن محور اهتمامه الإنسان، مؤكدًا على حرية الناس جميعًا في العقيدة والفكر، بغض النظر عن العرق أو اللغة أو اختلاف الجنس، ورافضًا كل أشكال التمييز التي لا تتوافق مع أسس المجتمع الديمقراطي، وشدد الحزبُ كذلك في ميثاق تأسيسه على حق الأفراد في الحياة كما يعتقدون، وعلى ضمان حرية الفكر والتعبير

١. خالد الحروب، «تركيا إسلامية علمانية»، مجلة وجهات نظر، العدد ١١٧، أكتوبر(٢٠٠٨)، ص ٦.

لهم كما يشاؤون[١]، لأن الدولة التركية تؤمن بما أقرته الحضارة الإنسانية المعاصرة من مبادئ حقوق الإنسان والحريات العامة وحق الشعوب في الاستقلال[٢].

يعتبر مؤسسو حزب العدالة والتنمية أن حزبهم حزب ديمقراطي محافظ، يجمع بين العقلانية والتوافق، ويزاوج بين القيم التقليدية والحداثة[٣]، ويوصف الحزب بالمعتدل الذي لا يعادي الغرب ويتبنى رأسمالية السوق، كما يؤكد الحزب أن اقتصاد الدولة منظم ومراقب ويحرص على عدم استخدام الشعارات الدينية في خطاباته السياسية[٤]، ويعطي الحزب أهمية خاصة لمفهوم الدولة الاجتماعية التي تعتبر نهجًا ليحيى الإنسان حياة كريمة، كما يولي الحزب اهتمامًا كبيراً للديمقراطية التمثيلية القائمة على التعددية والمشاركة والمنافسة ووجود مؤسسات المجتمع المدني لتحقيق كل معاني الدولة الحديثة، وعلى الصعيد الاجتماعي يرى بأن العائلة هي مؤسسة اجتماعية تقوم بوظيفة الجسر بين الماضي والمستقبل فهي إذن أساس المجتمع التركي[٥].

١. الموقع الرسمي لحزب العدالة والتنمية التركي، ٢٠١٣/١٠/٢١،
http://eng.akparti.org.tr/english/partyprogramme.html

٢. عوني فارس، تركيا والقضية الفلسطينية، تطلعات شعوب ومحددات ساسة، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات) ٢٠٠٩/٩/٢.

٣. كمال حبيب، «الدور التركي من الجسر الى العمق»، مجلة دراسات شرق أوسطية، عمان، العدد ٤٨، ط١، (٢٠٠٩)، ص ١٢٢.

٤. محسن صالح، تركيا والقضية الفلسطينية، (بيروت:مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠١٣)، ص ٣٢.

٥. الموقع الرسمي لحزب العدالة والتنمية التركي، ٢٠١٣/١١/٣،
http://eng.akparti.org.tr/english/partyprogramme.html

التصالح مع الماضي

تذهب أغلب الدراسات في تعاطيها مع الشأن التركي خلال عقد ونصف من الزمن إلى التركيز على الموضوع الاقتصادي كعامل رئيس في نجاح حزب العدالة والتنمية في إحداث النهضة التركية وتحقيق نمو اقتصادي في زمن قصير، وهذا بلا شك عامل هام جدًا، لكن مقومات النهوض وعوامل الاستقرار لها أسباب أخرى مرتبطة بتحقيق أكبر قدر ممكن من الانسجام مع الذات والتاريخ والإنسان.

فمسيرة التغيير لا بد وأن تمر بمحطات ومنعطفات مهمة لا تُختزل في الجانب الاقتصادي فقط على أهميته ومركزيته، ولا يمكن للنهضة أن تتحقق نتاج مجموعة من الأفكار الاقتصادية مهما كانت خلاقة وإبداعية بمعزل عن بيئة متنوعة أساسها ثقافي، وتلك التي تؤسس لكل مشاريع التطور والنهوض.

ذلك أن الحالة المرضية التي تعاني منها الدولة أو المجتمع ليست تعبيرًا عن أزمة اقتصادية بحتة، إنما تلك الحالة هي نتاج معضلة شاملة تظهر ملامحها في الوجه الثقافي والاجتماعي والسياسي والاقتصادي للدولة والمجتمع، ويرى المفكر الجزائري والمصلح الاجتماعي مالك بن نبي أن أساس المشكلة حضاري، واعتبر أن «.. مشكلة كل شعب هي في جوهرها مشكلة حضارية ولا يمكن لشعب أن يفهم أو يحل مشكلته ما لم يرتفع بفكرته إلى الأحداث الإنسانية، وما لم يتعمق في فهم العوامل التي تبني الحضارات أو تهدمها..» [1].

١. مالك بن نبي، ترجمة عبد الصبور شاهين وعمر مسقاوي، شروط النهضة (دمشق: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٦)، ص ١٩.

هذا الفهم العميق لصيرورة التحول ومنطق التغيير أدركته الحكومة في تركيا عشية عام ٢٠٠٢ بقيادة أردوغان، وانطلقت في إحداث التغيير الشامل في الدولة ابتداء بتصحيح مسارها، وأيقنت أن خطوات إلى الأمام لا بد أن تسبقها خطوة إلى الوراء. تصالح العثمانيون مع تاريخهم ولم يعلنوا البراءة من موروثاتهم، تحطمت القيود والأسلاك الشائكة التي أحاط بها مصطفى كمال أتاتورك حدود الجمهورية، وباتت أنقرة وإسطنبول وأزمير وقونيا، ومسجد السلطان أحمد ومحمد الفاتح وكنيسة آيا صوفيا ومضيق البسفور، تعج بالزائرين والسائحين، عربًا وعجمًا، ولم توصد الأبواب في وجه أحد، وخرجت العربية عن صمتها، وعاد الأتراك لطرق أبواب تعلمها، وعادت إلى المساجد هيبتها ورُممت مبانيها ولمعت من جديد قبابها، وتكاثرت حتى تذكِّر كل من دخل ديارها بماضي البلاد وتاريخها وهويتها.

وليست العبرة هنا في الإسهاب في سرد الأمثلة والشواهد، إنما بفهم منطق التغيير، الذي بالتأكيد ليس من ضروراته الانسلاخ من التاريخ والتنكر للذات إن لم يكن ذلك الموروث يحاكي مظاهر الحضارة الغربية المعاصرة، ولا يروق لصناعها إحياؤه وتجديده، إنما من ضروراته، أي التغيير، الارتباط بالأصالة والاستفادة من موروث الأمة ومكوّناتها التي إن تخلت عنه فقد أضاعت مخزونًا هائلاً من الذخيرة التاريخية والحضارية.

وحتى في المجال الاقتصادي الذي هو ميدان السباق العالمي الأول ومؤشر التطور والتقدم والازدهار، فإن مالك بن نبي يقول إن القيمة الأولى في نجاح أي مشروع اقتصادي هو الإنسان، والإنسان، كما يقول بن نبي، ليس إنشاء بنك أو تشييد مصنع، بل هو قبل ذلك تشييد إنسان وتعبئة الطاقات الاجتماعية في مشروع تحركه إرادة حضارية[١].

١. بن نبي، ص ٧٥.

استعادة ملامح الدولة في عهد عدنان مندريس و تورغوت أوزال

إن محاولة إنهاء القطيعة بين حاضر تركيا وماضيها لم تكن هي الأولى في عهد حزب العدالة والتنمية، فقد كان انتخاب عدنان مندريس رئيسًا للوزراء عام ١٩٥٠ منعطفًا هامًا في تاريخ الجمهورية، إذ إنها كانت المرة الأولى التي يسعى فيها رئيس وزراء إلى استعادة بعض ملامح الدول التي ألغيت مع الإعلان عن تأسيس الجمهورية، حيث سمح عدنان مندريس بتدريس اللغة العربية وقراءة القرآن وتدريسه وإصدار الكتب والمجلات التي تتحدث عن الإسلام، وأعاد الروح إلى المساجد، وأنشأ المعاهد لتدريس الوعاظ والخطباء وأساتذة الدين، ووقف ضد العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، وقام بطر السفير الإسرائيلي، لكن المؤسسة العسكرية انقلبت على مندريس في ١٩٥٠/٥/٢٧ وقامت بإعدامه في ١٩٦١/٩/١٧.

لم يكن عدنان مندريس يمثل حزبًا إسلاميًا، لكنّه أعدم بسبب اتهامه بالتراجع عن العلمانية، رغم أن تلك الفترة كانت فيها أنقرة منسجمة في سياستها مع الغرب، وشهدت العلاقات مع الدول العربية كثيراً من محطات الشد والشحن، ولا سيما سوريا والعراق، خاصة عندما حشدت تركيا قواتها العسكرية على حدود سوريا عام ١٩٥٧ ودعت إلى تدخل عسكري في العراق عام ١٩٥٨ لإعادة الملكية[١] .

وقد حصل تقارب خلال عقدي الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي بين تركيا والعالم العربي والإسلامي في بعض المواقف، ومن ذلك مثلاً مشاركتها في مداولات منظمة المؤتمر الإسلامي في الرباط عام ١٩٦٩، حتى أصبحت عضوًا فيها عام ١٩٧٦، وفي حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ منعت تركيا الولايات المتحدة الأمريكية

١. عمر تشبيناز، سياسات تركيا في الشرق الأوسط بين الكمالية والعثمانية الجديدة، أوراق كارنيغي، العدد ١٠، (بيروت: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، مركز الشرق الأوسط، أيلول ٢٠٠٨)، ص ٩.

من استخدام قواعدها لتزويد إسرائيل بالأسلحة، كذلك قامت عام ١٩٧٩ بافتتاح مكتب تمثيلي لمنظمة التحرير الفلسطينية في أنقرة[١]. إلا أن هذه المواقف كانت مرتبطة بحسابات المصالح والنفوذ، ولم تكن في سياق الرجوع إلى الوضعية السابقة في المشرق، كما أنها كانت متذبذبة تبعًا لمصالحها وتحالفاتها.

كان مطلع الثمانينيات من القرن الماضي، أي في مرحلة حكم تورغوت أوزال (رئيس وزراء تركيا ١٩٨٣-١٩٨٩ ورئيس الجمهورية ١٩٨٩-١٩٩٣) الذي جاء إلى الساحة السياسية بعد انقلاب عام ١٩٨٠؛ الفترة المناسبة للمحافظين ليقودوا البلاد ويتخلصوا من هيمنة النخبة القديمة، وكانوا يسعون لانتهاج سياسات تؤدي إلى ترسيخ التعددية السياسية وتحجيم دور الجيش.

خلال هذه المرحلة وسع أوزال من مساحة الحريات في الدولة، وزاد من انتشار المدارس الدينية، واستطاع الإسلاميون إصدار الصحف والمجلات وممارسة العديد من الأنشطة بشكل اعتيادي ودون ملاحقة من الجيش، وأدخل في حزبه الوطن الأم، الذي أسسه عام ١٩٨٣، العديد من الشخصيات الإسلامية، كما قدّم إلى البرلمان، في ظل رئاسته، قانون مكافحة الإرهاب الذي يتضمن إلغاء بعض المواد من قانون العقوبات التركي التي تضع قيودًا على حرية إبداء الرأي وتشكيل الأحزاب السياسية الشيوعية والإسلامية، وإلغاء قانون الخيانة الوطنية[٢] .

وُصفت مرحلة الرئيس أوزال بأنها عودة إلى المرحلة التي أرادها عدنان مندريس، لكن حجم الأنشطة الدينية ومساحات الحريات التي حاز عليها الإسلاميون في مرحلة أوزال تفوق بكثير تلك التي أُعدم عدنان مندريس من أجلها، كما كانت

١. المرجع السابق، ص ٩.

٢. غازي فيصل غدير، «مواقف الحكومات التركية بشأن المسألة الكردية (دراسة تأريخيه)»، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٤٦، بغداد، ص ١١.

الإصلاحات والسياسات الانفتاحية التي يقبل بها الجيش أشمل بكثير، لكنَّ ظروفًا دولية توفرت في تلك المرحلة هيأت لإنجاز وتنفيذ مثل تلك السياسات.

بعض تلك السياسات مرتبطة بالحرب على أفغانستان، ورغبة الولايات المتحدة الأمريكية بتشجيع الدول على تغذية المشاعر الدينية في البلاد الإسلامية ضد الروس، وأخرى مرتبطة بشعور الجيش بخطر الحركة اليسارية التي رأى فيها مخططًا روسيًا ليس أكثر، فرأى في الأنشطة الدينية نوعًا من أنواع المواجهة مع الحركة اليسارية، فكانت السياسات في عهد أوزال تجري برضى الجيش والعسكر في ظل ظروف دولية مواتية لإحداث التغيير[1] .

وإضافة إلى حرص المؤسسة العسكرية آنذاك، كانت الأنشطة الدينية تجري تحت إطار الدولة الرسمي ونظامها العلماني دون السماح بوجود أي مبرر لظهور أي من حركات الإسلام السياسي، وبهذا يتبين أن سياسة حزب العدالة والتنمية التصالحية قد اختلفت عن مرحلة أوزال بأنها تمت بإرادة سياسية خالصة دون أي حسابات داخلية مرتبطة بالمؤسسة العسكرية، أو خاضعة لميزان وتقييمات الجيش.

إن المقاربة بين المراحل الثلاث (مندريس، أوزال، أردوغان) تبين كم هي شاقة عميلة التصالح بين حاضر الدولة مع موروثاتها.

كثيراً ما ينساق الحديث عن تجربة تركيا إلى الحديث عن تجربة ماليزيا باعتبارهما دولتين إسلاميتين حققتا نهضة ونموًا في محيط الدول الإسلامية الغارق في الظلام والتخلف السياسي والاقتصادي، والذي يعاني مأزقًا ثقافيًا وإشكالاً فكريًا لا ينسجم مع تاريخ الأمة وماضيها الحضاري والإنساني.

١. نهى خالد، من أتاتورك إلى أردوغان: اللحظة الفارقة، ٢٠١٥/٦/١، http://www.turkpress.co/node

وفي حالة ماليزيا يقدم النجاح أيضًا كنجاح اقتصادي باهر، ويعزى ذلك إلى التحول الاقتصادي الذي أحدثه مهاتير محمد، صانع نهضة ماليزيا، لكن الطبيب أفنى وقتًا طويلاً في إحداث تغيير ثقافي أَسَّس من خلاله لكل أعمدة وأركان النهضة الماليزية، وكان الجانب الاقتصادي واحدًا من تلك الأعمدة، لكنه لم يكن أساسًا لها، وإنما كان واحدًا من نتائجها، وقد كان من أهم تلك الأعمدة والأركان إيجاد بيئة اجتماعية مستقرة، رغم التنوع العرقي ما بين المالاوي والصيني والهندي، تربط بذكاء حقوق الفرد وواجباته بالانتماء للدولة وليس للعرق أو الجنس، وجاء ذلك من خلال منظومة استيعابية شاملة لكل مكونات وأطياف الشعب الماليزي.

وإن كان للمعالجة الثقافية في الحالة التركية ما ليس لمثلها في الحالة الماليزية، إذ ترتكز الأخيرة على معالجة الحالة العرقية المتنوعة المكونة للشعب الماليزي، واستثمار ذلك في مسيرة التحول والنمو اعتمادًا على تحقيق أكبر قدر ممكن من التوافق المجتمعي، ومن ثم الاستفادة من إمكانات وطاقات كل تلك الفئات في بناء الدولة الواحدة التي ينصهر الجميع في مؤسساتها ويشعر بالانتماء إليها.

وقد نجحت التجربة الماليزية في ذلك رغم أنه لم يتوفر لها ذلك العمق التاريخي الكبير الذي يخدم مسيرة التقدم في الحالة التركية، التي يجري فيها تسخير ذلك الموروث التاريخي والحضاري لخدمة مسار النهضة، بالارتكاز على تصالح الشعب التركي مع موروثه الحضاري والثقافي، ذلك أن لكل تجربة خاصيتها ومشكلاتها وطرائق علاجها، وقد أوضح ذلك مالك بن نبي حين أشار إلى أن الإنسانية لا تعاني من مشكلة واحدة بل من مشاكل متنوعة تبعًا لتنوع مراحل التاريخ.

في جنوب أفريقيا أيضًا، كدولة اعتصرت مرارة التحول، ثمة عوامل ساهمت في اجتياز تلك المرحلة على صعوبتها، ومن أهم تلك العوامل ترسيخ فكرة الدولة الواحدة متعددة الأعراق، وكذلك تعميق ثقافة قبول الآخر في المجتمع، وقد أتى ذلك بالقدرة على تجاوز مرحلة طاحنة من التمييز العنصري الذي أوجد شعبًا مشتتًا ومحتقنًا

بفعل ممارسات سلطوية عنصرية، ولم يكن بمقدور مانديلا سوى تجاوز تلك الحقبة السوداء من خلال التوجه نحو إرساء ثقافة تصالحية ساهمت في هضم التنوع العرقي في البلاد كما ساهمت في تخطي الفارق الطبقي في المجتمع.

هذه شواهد حديثة تعطي صورة واضحة عن منطق التغيير والمراحل التي يجب أن يتخطاها. إن الأرضية الحقيقة المهيأة لمنطق التغيير هي إرادة سياسية تتجه نحو إيجاد بيئة اجتماعية قابلة لمنطوق التحول والتغيير، كما أن البنية التحية له هي الحقل الثقافي الذي يؤسس للانسجام الاجتماعي، ثم يبدو ذلك التحول في ظواهر كثيرة، أبرزها الإنتاج العلمي والازدهار الاقتصادي.

الانفتاح على الشرق

طرحت قيادة حزب العدالة والتنمية في تركيا، والتي شكَّلت الحكومة بعد فوزها في الانتخابات عام ٢٠٠٢، إستراتيجية جديدة للسياسة الخارجية التركية، تعتمد في الأساس على تعدد الأبعاد والاتجاهات، وعدم السير في اتجاه واحد، وتوجهت نحو بناء علاقات وتحالفات متعددة، وتخلت عن المفهوم السابق التي كانت تعتمد عليه السياسية التركية فيما يخص العالم العربي، حين كانت تتبع سياسة الانكفاء عن المنطقة العربية باعتبارها منطقة مليئة بالمشكلات والصراعات.

حاولت قيادة الحزب تقديم تعريف جديد لمبادئ السياسة الخارجية، وإعطاءها أبعادًا جديدة أيضًا، أكدت من خلالها على ضرورة وحتمية الحوار السياسي، فبرز نشاط الدبلوماسية التركية في أكثر من اتجاه، سواءً في منطقة الشرق الأوسط أوفي منطقة القوقاز والبلقان، وذلك في محاولة لإعادة إبراز مكانة ووضيعة تركيا في السياسة الإقليمية والعالمية، وإعادة تموضعها كلاعب أساسي في القضايا الإستراتيجية في المنطقة، مستثمرة في ذلك موروثها التاريخي الكبير.

وقد أولت القيادة التركية أهمية كبيرة للعالم العربي في سياساتها الانفتاحية الجديدة، ولطالما برز في خطابها السياسي ذلك التاريخ المشترك والروابط الدينية والعقدية والثقافية، كما كان لافتًا الحضور القوي للقضايا المركزية في هذه المنطقة، كالقضية الفلسطينية التي ما زالت خالدة في الذاكرة الرسمية التركية والوجدان الشعبي التركي، كما قامت هذه السياسة الانفتاحية الشرق أوسطية على عدة عناصر، تمثلت في تجاوز العوائق السيكولوجية التي أثرت سلبًا على الانفتاح الدبلوماسي نحو المنطقة، وإقامة علاقات سليمة بين التوازنات الدولية وبين السياسة الواقعية الإقليمية، إضافةً إلى تبني مقاربة عالية التأثير والفاعلية، والمبادرة في تكثيف الاتصالات والعلاقات الأفقية التي تعزز من صورة تركيا في المنطقة.

وقد أصبح الحضور التركي أكثر فاعلية بعد التطورات الحاصلة في العالم العربي نهاية عام ٢٠١٠، وتحديدًا عند انطلاق الثورات العربية من تونس، وأدى التدخل التركي في هذه التطورات إلى تغيير جذري في العلاقات مع الجوار العربي المتأثر بها بشكل حتمي، وأثار ذلك فيما بعد خلافًا حول مدى فاعلية وحدود هذا الدور، وبلغ ذلك الخلاف ذروته مع النظام السوري بسبب انحياز القيادة التركية لخيار الشعب السوري، ومطالبة النظام بالاستجابة لمطالب المنادين بالإصلاح والتغير السياسي.

وعلى صعيد القضية الفلسطينية التي ما تزال تشكل لبَّ الصراع في المنطقة، فقد ظهرت الكثير من المعطيات والأحداث التي توضح الترجمة العملية الحقيقية للتوجهات الجديدة للسياسة التركية الخارجية تجاه المنطقة بشكل عام، وتجاه القضية الفلسطينية بشكل خاص، فكان للجمهورية التركية موقف سياسي متقدم من مسألة حصار غزة، وظهرت خصوصية الموقف التركي من العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني نهاية عام ٢٠٠٨، وكذلك في عدوان عام ٢٠١٢، كما تميز الدعم السياسي والإسناد الدبلوماسي التركي للتوجه الفلسطيني نحو الأمم المتحدة للمطالبة بالعضوية بصفة مراقب، ووصل الاهتمام التركي بهذا الشأن درجة كبيرة حتى وصف بالشأن التركي والنصر العثماني، وسجلت حادثة دافوس عام ٢٠٠٩ خطوة متقدمة في رد الاعتبار للشعب الفلسطيني، ووقفة غير مسبوقة بالنسبة للشعب الفلسطيني في وجه الهيمنة والسيطرة الصهيونية.

أما على الصعيد الشعبي، فقد مثلت حادثة أسطول الحرية أبرز أشكال التضامن مع الشعب الفلسطيني، وقد ترتب على العدوان الإسرائيلي على سفينة مرمرة تداعيات كبيرة ما زالت تلقي بظلالها على المنطقة، حيث ساهمت في لفت الأنظار تجاه مأساة الحصار الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، كما تجلت الدبلوماسية التركية في الشأن الفلسطيني الداخلي، حيث حرصت القيادة التركية على انتهاج خط سياسي متزن مع كافة أطراف العمل السياسي الفلسطيني في ظل

التوجهات السياسية المختلفة في الساحة الفلسطينية ممثلة بخياري التسوية السياسية والمقاومة ضد الاحتلال، وقد برز ذلك بشكل واضح في المساهمة التركية الحثيثة في ملف المصالحة الفلسطينية، ودورها في إنهاء الانقسام السياسي الداخلي بين حكومتي غزة ورام الله.

أفنت تركيا وقتًا طويلاً وهي تسعى لدخول الاتحاد الأوروبي، وكانت سياسُتها الخارجية منصبة نحو الغرب بشكل كبير، حيث تميزت السياسة التركية في عهد مصطفى كمال أتاتورك (Mustafa Kemal (Atatürk[1 بالتزام مبدأ سياسة عدم التدخل في الشرق الأوسط[2]، والتركيز في شتى العلاقات، لاسيما السياسية والاقتصادية، على العالم الغربي، واستمرت هذه العلاقات وهذا السعي التركي تجاه الغرب، وتحديدًا أوروبا، زمنًا طويلاً.

لكنها اختلفت بشكل كبير بعد الحرب الباردة، فقد أدت التغيرات الدولية التي أعقبت هذه الحرب إلى تغير في طبيعة العلاقات التركية الغربية، نتج عنها اتجاه الأتراك نحو تأكيد العلاقات مع الجوار الإقليمي، مما أضعف روابط الاتصال بين أنقرة والغرب[3].

١. مصطفى كمال أتاتورك (١٨٨١-١٩٣٨)، رئيس الجمهورية التركية الأسبق، ولد في سالونيك، قام بتغيير معالم تركيا بشكل جذري أثناء فترة حكمه، فقد قام بإلغاء السلطنة أول نوفمبر عام ١٩٢٢، ونفى الأسرة السلطانية، أقام جمهورية تركيا عام ١٩٢٣ وانتخب رئيسًا لها؛ وأعيد انتخابه في عام ١٩٢٧ و١٩٣١ و١٩٣٥، كما قام بإلغاء الخلافة العثمانية عام ١٩٢٤، وفصل الدين عن الدولة واستبدل الحروف اللاتينية بالعربية، وألغى الامتيازات الأجنبية واستعمال الطربوش والعمامة والحجاب، وجعل القانون المدني يقوم على التشريعات الأوروبية بدلاً من الشريعة الإسلامية: الموسوعة العربية الميسرة، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ٢٠١٠، ص ٨١.

٢. فرح صابر، الخيارات الإستراتيجية لتركيا وموقع الوطن العربي منها، العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهان المستقبل، الطبعة الاولى، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الدولية، أيار ٢٠١٢)، ص ٥٣٥.

٣. صابر، ٢٠١٢، ص ٥٠٦.

ومع انتهاء الحرب الباردة أواخر عام ١٩٨٩ انتهى نظام الثنائية القطبية، وأصبح نمط العلاقات الدولية يقوم على نظام الأُحادية القطبية الذي تربعت على عرشه الولايات المتحدة الأمريكية. في ظل ذلك أخذت تركيا تبحث عن تعزيز مكانتها الدولية واتباع إستراتيجية جديدة متعددة الأبعاد، لا تقتصر فيها على العلاقات الوثيقة مع الغرب فقط، وبالتالي أصبحت هناك بيئة دولية مهيأة ومشجعة للتوجه التركي نحو المنطقة، ولتطوير سياسات تركيا تجاه العالم العربي، خاصة في ظل استمرار تعثر المفاوضات بين تركيا والدول الأوربية في مسألة الانضمام وزيادة القبول العربي بالدور التركي، وعدم الترحيب بالدور الإيراني[١].

ومع تولي حزب الرفاه الإسلامي مقاليد الحكم في تركيا عام ١٩٩٦، بدأت مسيرة الانعطاف الجديدة نحو العلاقة مع الدول العربية والإسلامية، ودعت تركيا آنذاك إلى تشكيل مجموعة الثماني الإسلامية لتضم كبرى الدول الإسلامية من آسيا وأفريقيا من حيث السكان والإمكانيات الاقتصادية[٢]، وكان لنجم الدين أربكان دور كبير في إعادة الروح الإسلامية لتركيا، واستنهاض الشعور بالمسؤولية تجاه قضايا الأمة الإسلامية، وقد عمل على إحياء الثقافة الإسلامية ونشر اللغة العربية، واستطاعت الجمهورية التركية في عهده القيام بدور محوري في معالجة إشكاليات حقيقية كان يعاني منها العالم الإسلامي[٣].

لقد أصبحت السياسة التركية الخارجية في انفتاحها على العالم العربي أكثر وضوحًا منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا عام ٢٠٠٢ بعد فوزه في الانتخابات، دون التقليل من الاهتمام بمسألة الدخول في الاتحاد الأوروبي، والتي

١. جواد الحمد، السياسة الخارجية التركية والعالم العربي، الطبعة الاولى، (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠١١)، ص ٣٦-٣٧.
٢. صالح، ٢٠١٠، ص ٣١.
٣. عبد الباقي خليفة، نجم الدين أربكان صانع أسس تركيا الحضارية، ٢٠١١/٣/٣، www.almoslim.net

اعتبرت من قبل وزير خارجية تركيا أحمد داود أغلو أولوية إستراتيجية لا رجعة عنها[١]، فاستمرت تركيا في جهودها لتحقيق الانضمام، وحققت جميع الشروط التي طُلبت منها في هذا السياق، خاصة فيما يتعلق بملف حقوق الإنسان.

لكن الحكومة التركية برئاسة رجب طيب أردوغان، وتطبيقًا لفلسفة وزير الخارجية أحمد أغلو الذي يعتبر مهندس السياسة الخارجية التركية، أصبحت تتبع سياسة ذات اتجاهين، المحافظة على العلاقات مع الغرب والسعي لتطويرها، والاتجاه نحو العالم العربي وفتح علاقات جديدة معه[٢]، فلم تختزل علاقاتها في اتجاه دون الآخر، لكنها تعمل على تمدد علاقاتها وتوسيع نفوذها، ولاسيما وأنها دولة كبيرة تحظى بإمكانيات كبيرة تؤهلها لأن تصبح لاعبًا مؤثرًا في حلبة السياسة الدولية، وأن تتصرف وفق مصالحها وأهدافها[٣]، ذلك أن القاعدة الأساسية التي تقوم عليها الدبلوماسية التركية الجديدة هي اعتبار تركيا ملتقى الحضارات بين الشرق والغرب، وبالتالي تعتمد في نشاطها على جملة من عناصر القوة التاريخية والثقافية والأخلاقية[٤].

وقد أوضح داود أغلو أن سياسة تركيا الشرق أوسطية، كما أسماها، تعتمد على عمقها الآسيوي، وتأخذ بعين الاعتبار التأثير الإقليمي المتبادل، وذلك من خلال إستراتيجية مرنة ودقيقة تهدف في الأساس إلى الابتعاد بالثقافة السياسية الداخلية التركية عن المواقف الانقسامية الاستقطابية، كما تهدف إلى إكسابها دورًا إصلاحيًا يؤسس للسلم الإقليمي في الشرق الأوسط[٥]، وارتأى أوغلو أن نجاح سياسة

١. القبس الكويتية، العدد ١٤٦١٤)، ٢٠١٣/٦/٢٩.
٢. جنكيز كنه، تركيا والغرب عقد التاريخ ومصالح الحاضر، ٢٠٠٦/١٠/٣، http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/41eed578
٣. صابر، ٢٠١٢ ، ص ٥٠٥.
٤. محمد زاهد غول، التجربة النهضوية التركية، الطبعة الاولى، (بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، ٢٠١٣)، ص٤٣.
٥. أحمد داود أوغلو، ترجمة فاطمة ابراهيم المنوفي، «معالم السياسة الخارجية التركية في منطقة متغيرة وفي العالم»، (أنقرة: مجلة رؤية التركية، ، ٢٠١٢) ص ٤٨٨.

تركيا الشرق أوسطية يقتضى أن تكون هذه السياسة محيطة بالناحيتين الجيوثقافية والجيواقتصادية، وأن تكون قادرة كذلك على التأثير في المنطقة وفي السياسات العالمية، وقد حدد العناصر الرئيسة المكونة للسياسة التركية الشرق أوسطية. وهذه العناصر هي[1]:

١. تجاوز العوائق السيكولوجية التي أثرت سلبًا على الانفتاح الدبلوماسي نحو المنطقة.

٢. إقامة أبنية مؤسسية وتطوير الموجود منها، مثل المراكز البحثية والمعاهد الأكاديمية التي تتابع التطورات الإقليمية عن كثب، وتقيمها وتوفر تصورات وسيناريوهات متعمقة.

٣. إقامة علاقات سليمة بين التوازنات الدولية وبين السياسة الواقعية الإقليمية.

٤. طرح مشروعات شاملة للمنطقة.

٥. المبادرة بتشكيل مجالات المصالح المشتركة التي تعزز السلم في المنطقة.

٦. الحيلولة دون تشكيل تكتلات قومية مضادة، تمثل مساحات خطر جيوسياسية وجيوثقافية ضد السلم في المنطقة.

٧. الحدُّ من إثارة ردود الأفعال من خلال تنويع العلاقات الثنائية.

٨. تبني مقاربة عالية التأثير والفاعلية والمبادرة في حل المشكلات الإقليمية، وفي مقدمتها عملية السلام في الشرق الأوسط.

٩. تكثيف الاتصالات والعلاقات الأفقية التي تعزز من صورة تركيا في المنطقة.

إن هذه العناصر للسياسة التركية بكل مكوناتها تمثل رؤية إستراتيجية شاملة سواء من حيث التهيئة النفسية لهذا الانفتاح الدبلوماسي أو من حيث معالجة النواحي الاقتصادية، وإقامة المشروعات المشتركة، والفاعلية الكبيرة في حل المشكلات الإقليمية

١. المرجع السابق، ص ٤٨٩.

وصولاً إلى تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة، مرتكزة بشكل أساسي كما يعتقد أحمد داود أوغلو على اعتبار العالم العربي بيئة مهيأة لتفعيل تلك العناصر، والتخلي عن النظرة السابقة للشرق الأوسط باعتباره منطقة عربية تعج بالمشكلات[١]، وذلك بسبب سيطرة مفهوم قديم على تفكير الساسة الأتراك اعتبر «أن الشرق الأوسط عبارة عن مستنقع»[٢]، لذلك فقد انقضت مرحلة الانزواء التركي عن العالم العربي، وبانقضاء تلك المرحلة بدت كثير من ملامح التغير والتحول في السياسة التركية تجاه المنطقة العربية.

تصحيح مسار العلاقات التركية العربية

بدت ملامح التغير في العلاقة تجاه العالم العربي منذ الأسابيع الأولى لاستلام حزب العدالة شؤون الحكم، فبعد أسبوعين فقط من انتخابات عام ٢٠٠٢، جمع رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان السفراء العرب لدى تركيا وأوضح لهم نيته في إعادة إحياء العلاقات مع العالمين العربي والإسلامي[٣].

وتجسيدًا لتلك السياسات على أرض الواقع، تبنت تركيا دورًا في حل مشكلات الجوار عبر الحوار والتعاون بين الأطراف المتناقضة، فدعت في شباط عام ٢٠٠٣ إلى اجتماع دول الجوار الجغرافي العراقي لمعالجة المشاكل القائمة، وتوسطت في الأزمة اللبنانية بين فريقي ٨ و١٤ آذار[٤]، إضافة إلى ذلك قامت شخصيات سياسية

١. أحمد داود أوغلو، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، مراجعة بشير نافع وبرهان كوروغلو، العمق الإستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية،(الدوحة: مركز الجزيرة للنشر، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٠) ص ٤٨٩.

٢. صابر، ٢٠١٢، ص٥٦٣.

٣. سعيدي السعيد، «سياسة تركيا الخارجية في ظل حزب العدالة والتنمية وانعكاسها على العلاقات العربية التركية»، (الجزائر، مجلة المفكر، العدد العاشر، ٢٠١٣) ص ٤٧٥.

٤. محمد نور الدين، العرب وتركيا التباس العلاقة والدور في المعادلات الإقليمية والدولية، (عمان: مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد ٥٠، شتاء ٢٠٠٩/٢٠١٠)، ص ٨٨.

بارزة بزيارة رسمية إلى بعض الدول العربية، حيث قام الرئيس التركي عبد الله غل[1] بزيارة المملكة العربية السعودية بتاريخ ٢٠٠٩/٢/٤، وزيارة سوريا في ٢٠٠٩/٥/١٦، وكذلك اليمن في ٢٠١١/١/١١، ثم قام برفقة أحمد داود أوغلو بزيارة مصر في ٢٠١١/٣/٣، إضافة إلى قيام رئيس الوزراء أغلو بزيارة سوريا في ٢٠٠٩/٩/٢٢ وكان على رأس وفد يضم اثني عشر وزيرًا تركيًا في زيارة القاهرة في ٢٠١٢/١١/١٧، وهو الأهم في تاريخ العلاقات بين البلدين[2] .

أما على الصعيد الاقتصادي، فقد ارتفع حجم التبادل التجاري بين تركيا والبلاد العربة من سبعة مليارات دولار عام ٢٠٠٢ إلى سبعة وثلاثين مليار دولار عام ٢٠٠٨، كما بلغ في عام ٢٠٠٩ حوالي ثلاثين مليار دولار، إضافة إلى وجود عدد كبير جدًا من الشركات العربية التي لديها استثمارات في تركيا[3].

وقد أصبح الدور التركي أكثر حضورًا في الشأن العربي واهتمامًا به، بعد التطورات الحاصلة في نهاية عام ٢٠١٠، وتحديدًا عند انطلاق الثورات العربية التي كانت بدايتها من تونس بتاريخ ١٨ كانون أول عام ٢٠١٠، حيث دعمت تركيا تلك الثورات ورحَّبت بها النخب السياسية التركية، والتي وصفت الأنظمة التي تقمع

١. عبد الله غل: رئيس الجمهورية التركية، بدأ نشاطه السياسي مبكرًا وذلك مع انطلاقة العمل السياسي لنجم الدين أربكان. عام ١٩٩١ انتخب عضوًا في حزب الرفاه عن محافظته، ثم أصبح مسؤول العلاقات الدولية في الحزب عام ١٩٩٣، وبين عامي ١٩٩٥ و٢٠٠٠ كان عضوًا في لجنة العلاقات الخارجية في البرلمان التركي، عينه أربكان وزيرًا للدولة للشؤون الخارجية في الحكومة الائتلافية بين عامي ١٩٩٦ و١٩٩٧ ، وهو أحد المؤسسين الرئيسيين لحزب العدالة والتنمية عام ٢٠٠١ بعد حل حزب الفضيلة، تولى غل رئاسة الوزراء في نوفيمبر عام ٢٠٠٢ بعد فوز الحزب في الانتخابات التشريعية، وبعد أربعة أشهر أصبح غل وزيرًا للخارجية ونائب رئيس الوزراء وذلك بعد تولى أردوغان لمنصب رئيس الوزراء، تم انتخاب عبد الله غل رئيسًا لتركيا في ٢٠٠٧/٨/٢٨، وقد حصل على أكثر من نصف أصوات البرلمان، ينظر: موقع الجزيرة نت ٢٠٠٧/٤/٢٤، http://www.aljazeera.net/news/international/2007/4/24

٢. جريدة الشرق الأوسط، لندن، العدد ١١٧٨٤، ٢٠١١/٣/٤.

٣. عبد القادر، ٢٠١٢، ص ٦٠٤.

الثورات بالاستبدادية[١]، وأعلنت أنقرة أنها تريد أن تسهَّل عملية التحول السلمي في المنطقة العربية اعتقادًا منها أن ذلك في صالح المنطقة جمعاء[٢]، وقد رأت في هذه الثورات فرصة تاريخية لإعادة دورها وثقلها السياسي والتاريخي الكبير في المنطقة، تماشيًا مع سعيها للعودة إلى المجد القديم للأمتين العربية والتركية[٣].

تركيا والثورات العربية

باركت تركيا الثورة التونسية، واعتبر عبد الله غل، رئيس الجمهورية التركية في ذلك الوقت، أن تونس قادت الربيع العربي وحطّمت جدران الخوف وهي تسير بنضج كبير على درب تحقيق أهداف الثورة، وكان ذلك أثناء زيارة المنصف المرزوقي رئيس تونس إلى تركيا، حيث التقى مع عبد الله غل في أنقرة بتاريخ ٢٠١٣/٥/٢٩، وأكد الرئيس التركي أن العلاقات بين تركيا وتونس وصلت إلى نقطة متقدمة للغاية، وأن الإرادة السياسية لتطويرها متوفرة بشكل كبير.

وفي خطوة هامة أيضًا، ولها مدلولاتها السياسية، قام رجب طيب أردوغان بزيارة تونس ضمن وفد يضم أكثر من ثلاثمائة وخمسين شخصية من رجال أعمال ووزراء ومستشارين وإعلاميين أتراك، والتقى رئيس الجمهورية المنصف المرزوقي، وهو أول رئيس تونسي بعد الثورة، في إشارة واضحة للاعتراف بشرعيته وإقرارًا بعملية التغيير السياسي الحاصلة في البلاد. [٤]

---

١. Ziya, Öniş. Turkey and the Arab Spring between Ethics and Self-Interest, Insight. Insight Turkey. Vol.14. No. 3. Ankara. 2012. Page 49.

٢. Özhan, Taha.. Arab spring and its effect on Turkey's regional policy. Foundation for Political, Economic and Social Research. No. 3. Ankara. 2011. Page 5.

٣. خالد محمد أبو الحسن، ، تركيا والتحولات السياسية في المنطقة العربية، (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠١٢)، ص ٤٦.

٤. وكالة تونس إفريقيا للأنباء، تونس، ٢٠١٣/٦/٣٠. www.tap.info.th

وقد أعلن أردوغان أن حجم التبادل التجاري بين تونس وتركيا منذ عام ٢٠٠٥ بلغ مليار دولار، وأن حكومته تسعى إلى أن تبلغ نسبة التبادل التجاري ثلاثة مليارات دولار، بالإضافة إلى وجود خمسين شركة تركية مستثمرة في تونس بقيمة تقارب المليار دولار، مؤكدًا أن تركيا ستستمر في دعم تونس في المجالات كافّة.

وعلى صعيد الثورة الليبية فقد اعترفت تركيا بالمجلس الوطني الانتقالي الذي شكّله ثوار ليبيا بعد انطلاق الثورة في بنغازي، وقد اعتبر المجلس الانتقالي هذا الاعتراف صفعة قوية لنظام القذافي، ومثلت زيارة وزير الخارجية التركي أحمد أوغلو إلى بنغازي بتاريخ ٢٠١١/١/٨ دعمًا سياسيًا كبيراً للثورة، واعتُبِر إعلان تركيا دعمها المعنوي والمادي للثورة وقيامها بسحب سفيرها خطوة كبيرة ستقوي من عزيمة الثوار وستحدث اضطرابًا في نظام القذافي[١].

كان لتركيا شأن آخر في الثورة المصرية باعتبارها أكبر الدول العربية، ويدرك الأتراك أهمية الموقع الإستراتيجي لمصر في المنطقة، لذلك كان الموقف التركي أكثر وضوحًا واستعجالاً من الثورات الأخرى، واعتبرت الحكومة التركية أن رفع مستوى التعاون والتنسيق مع مصر (بعد الثورة) إلى مستوى الشراكة الإستراتيجية أصبح واجبًا في ظل التناغم الكبير الموجود بين البلدين على مستوى ملفات السياسة الخارجية والمواقف من القضايا المصيرية في المنطقة، بينما كانت تلك المواقف والرؤى الإستراتيجية مختلفة تمامًا في ظل النظام السابق ، لذلك كان الرئيس التركي عبد الله غل أول رئيس دولة يزور القاهرة بعد الثورة[٢].

بقيت تركيا داعمة لمسار الثورة في مصر، معترفة بما تمخضت عنه الانتخابات الأولى بعد الثورة من نتائج، لذلك تمسكت بشرعية رئيس جمهورية مصر المنتخب

١. جريدة الشرق الأوسط، لندن، العدد ١١٩٠٧، ٢٠١١/٧/٥.
٢. علي حسين باكير، مصر في السياسة الخارجية التركية واقع ما بعد الثورة والآفاق المستقبلية، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٣/١/٣٠).

محمد مرسى، معتبرة ما حصل بتاريخ ٢٠١٣/٦/٣٠ انقلابًا على الشرعية وعلى الرئيس محمد مرسي ونتائج الثورة أيضًا، وقد تسبب هذا الموقف بأزمة سياسية بين أنقرة والقاهرة أدت إلى سحب سفيري البلدين وتقليل مستوى التمثيل الدبلوماسي بينهما[١].

أما بالنسبة للثورة السورية، فكانت الحالة أكثر تعقيدًا بالنسبة للأتراك، وذلك لاعتبارات كثيرة تجعل التعامل التركي مع التطورات السورية أكثر تشابكًا وتعقيدًا، منها الجوار السوري التركي، وتلاصق الحدود ووجود عدد من الأكراد السوريين في تركيا، إضافة إلى حضور إيران بقوة في ملف الأزمة السورية، باعتبارها حليفًا إستراتيجيًا لسوريا، خاصة أن العلاقات السورية التركية مرَّت في مرحلة شديدة التوتر، وأوشكت على إيقاع الحرب بينهما عام ١٩٩٨.

لكن وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عام ٢٠٠٢ فتح آفاقًا جديدة في العلاقات بين البلدين، وكانت العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين قبل الثورة من أقوى العلاقات في المنطقة[٢]، وقد نجح الحزب في إزالة حالة الاحتقان وتحقيق مزيد من التقارب بين قيادتي البلدين، واللتين قامتا بزيارات رسمية متبادلة عام ٢٠٠٤ —٢٠٠٥[٣]، وذلك رغم حالة الشد والجذب في العلاقة بين البلدين.

إلا أن تطور الأحداث في سوريا وتفاقم أزمة ومعاناة الشعب السوري دفع تركيا إلى اتخاذ مواقف أكثر وضوحًا ومواكبة للأحداث الجارية في الداخل السوري، فقد اتخذ الموقف التركي من الثورة السورية منحى تدريجيًا ابتداء من مطالبة النظام بالإصلاح والاستجابة لمطالب المتظاهرين، وصولاً إلى الصدام والقطيعة ومطالبة النظام بالرحيل، وفي هذا السياق صدر بيان وزارة الخارجية التركية بتاريخ ٢٠١١/٣/٢٥،

١. جريدة الشروق التونسية ، ٢٠١٣/٧/١٢،
http://www.alchourouk.com/11454/566/1

٢. عمار ديوب، «موقف تركيا من الثورة السورية»، جريدة العرب، العدد ٩٣٣١، ٢٠١٣/٩/٢٥، ص١٢.

٣. علي حسين باكير، تحولات الموقف التركي من الأزمة السورية، الأبعاد الآنية والانعكاسات المستقبلية، الطبعة الاولى، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الدولية، ٢٠١٢)، ص ٦١٦.

وكذلك بتاريخ ٢٠١١/٤/٢٤، وكان فحوى هذه البيانات النصح والتوجيه للحكومة السورية، أي أن حبل التواصل مع النظام ما زال قائمًا[١]، حتى تصاعد الموقف التركي لمطالبة الرئيس السوري بالرحيل والإصرار على ذلك.

لقد كانت تركيا حاضرة تمامًا في خضم الثورات العربية جمعاء، وألقت بكل ثقلها السياسي والاقتصادي في مجريات الأحداث، وهي في حالة استيحاء مستمر لتاريخها القديم والطويل في المنطقة، ورغم أن هذا التدخل التركي في الشأن العربي، الذي لا تراه تركيا شأنًا عربيًا داخليًا، قد أورث الجمهورية التركية خلافًا سياسيًا مع دول مهمة وذات ثقل سياسي مهم في المنطقة، ولها دورها الإقليمي الفاعل مثل سوريا وإيران، إلا أن ذلك لم يكن عائقًا أمام استمرار انخراطها في مجريات الأحداث التي ظهرت فيها بدور اللاعب الرئيس والفاعل المؤثر الذي لا يقل دوره عن دور القوى العظمى ذات الهيمنة والنفوذ في المنطقة[٢].

١. المرجع السابق، ص ٦٢٤-٦٢٧.
٢. محمد نور الدين، تركيا والثورات العربية، هل هي ميكيافلية جديدة، ٢٠١١/٤/١١، http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2011/04/11/224797.html

نحو مجتمع سلمي (الإصلاح الاجتماعي)

إن الحديث عن النهضة بكل مفاصلها وجوانبها لا بد له من بيئة اجتماعية مستقرة، تتقبل إحداث التغيير والتحول، وتكون فيها العدالة الاجتماعية الركيزة الأساسية في خلق بيئة اجتماعية متجانسة ومستقرة قابلة لعملية النهوض والتطور، ذلك أنه في محطات تاريخية كثيرة طغى الملف الخارجي على اهتمام قيادة الدولة وترك ذلك أثرًا سلبيًا على الشؤون الداخلية في الدولة، والتي انعكست على الحياة العامة لكل المواطنين، لكن حزب العدالة والتنمية حاول تجنب الغرق في التحديات الخارجية وإهمال الشأن الداخلي.

استطاع الحزب أن يجمع بمهارة بين الاهتمام بالوضع الداخلي، واستطاع كذلك أن يجمع بين القيم السياسية وبين ممارسة السياسة من خلال برامج وأدوات السياسة، وفي ذلك يؤكد رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان على اهتمامه بمتطلبات الحياة العامة للأفراد والمواطنين، وقد أدرك جيدًا حينما كان عمدة إسطنبول أهمية التواصل مع الناس[1].

وقد أجرى الحزب العديد من الإصلاحات في الشأن الاجتماعي، حيث إنه ينظر إلى جميع المواطنين الأتراك على أنهم متساوون في الحقوق بغض النظر عن الجنس أو العرق أو الدين، ويرى أن الجمهورية التركية تقوم على العلمانية والديمقراطية والقانون والعمليات الاجتماعية والحضارية وحرية المعتقد وتكافؤ الفرص[2].

حاول مؤسسو حزب العدالة والتنمية أن ينتهجوا سياسات تحقق أكبر قدر ممكن من التوازن في العلاقات الخارجية والشأن الداخلي بحيث لا يطغى أي جانب على

١. حبيب ، ٢٠٠٩، ص ١٢١.

٢. سمر حسان، الدور التنموي التركي في الأراضي الفلسطينية المحتلة في داخل حكومة حزب العدالة والتنمية، (نابلس: رسالة ماجستير، جامعة النجاح، ٢٠٠٢) ص ٣١.

الآخر، فانطلق الحزب برؤية فكرية جديدة وفلسفة جديدة اعتقد المؤسسون أنها أكثر انسجامًا مع الواقع السياسي التركي، وأكثر تكيفًا مع البيئة الحزبية الداخلية, فأعاد طرح نفسه للجمهور بصيغ أخرى يحاول من خلالها أن يكون قريبًا من مختلف شرائح المجتمع التركي، بغض النظر عن أعراقهم وأفكارهم وانتماءاتهم، فلم يعط لنفسه صبغة معينة أو اتجاهًا محددًا خاصًا بفئة من الناس، وبالتالي لم يعرِّف نفسه بأنه حزب إسلامي، وإنما ابتعد عن كل ما يفهم منه أن للحزب برنامجًا إسلاميًا [١].

وقد أكد الحزب في المادة الرابعة من نظامه الداخلي على مجموعة من المبادئ والأسس التي يؤمن بها ويدافع عنها، وأهمها إيمان الحزب بأن الأمة التركية أمة واحدة لا تتجزأ مع وطنها ودولتها، وأن محور اهتمامه الإنسان، مؤكدًا على حرية الناس جميعًا في العقيدة والفكر بغض النظر عن العرق أو اللغة أو اختلاف الجنس، ورافضًا كل أشكال التمييز التي لا تتوافق مع أسس المجتمع الديمقراطي، ومشددًا في ميثاق تأسيسه على حق الأفراد في الحياة كما يعتقدون، وضمان حرية الفكر والتعبير لهم كما يشاؤون [٢].

كما يقدم الحزب نفسه مدافعًا قويًا عن حقوق الإنسان والحريات العامة بمختلف أنواعها، سواء كانت الحرية الدينية أو الحرية الفكرية أو الحرية السياسية. وخلال مسيرة الحزب، الذي ظل فيها منفردًا في قيادة الدولة والحكومة، بذل قادة الحزب جهدًا كبيراً في إرساء قواعد العدالة بين مختلف فئات وطبقات المجتمع التركي، وأهمها العدالة الاجتماعية والعدالة في التوزيع وتكافؤ الفرص، وقد نصت المادة الرابعة من الميثاق التأسيسي لحزب العدالة والتنمية على أن الدولة التركية تؤمن بما أقرته الحضارة الإنسانية المعاصرة من مبادئ حقوق الإنسان والحريات العامة [٣].

١. خالد الحروب، تركيا إسلامية علمانية، مجلة وجهات نظر، العدد ١١٧ , أكتوبر ٢٠٠٨، ص٦.
٢. الموقع الرسمي لحزب العدالة والتنمية التركي. المادة الرابعة من النظام الداخلي، ٢٠١٤/٥/٢٠.
http://eng.akparti.org.tr/english/partyprogramme.html
٣. المرجع السابق.

لذلك يتمسك الحزب بمبادئ الديمقراطية، ويعلن أنه يتمسك بأي نتائج تأتي من خلال عملية ديمقراطية، وتتم من خلال صناديق الاقتراع، ويؤكد على نشر معاني الديمقراطية في أوساط المجتمع التركي، حتى يصبح العمل المؤسسي الديمقراطي أصلاً من أصول العمل السياسي في الجمهورية التركية.

وفي الوقت الذي يتمسك فيه بالقيم والمثل العليا والتاريخ العريق للإمبراطورية العثمانية، فإنه حريص جدًا على مواكبة التطور، والاستفادة من التطورات الحاصلة في العالم في شتى نواحي الحياة، من خلال الموازنة بين القديم والجديد والأصيل والحديث، لذلك فإن الحزب يعتبر نفسه حزبًا ديمقراطيًا محافظًا، يجمع بين العقلانية والتوافق، ويزاوج بين القيم التقليدية والحداثة[1].

وفي إطار سعيه لكسب رضا الشعب التركي، فقد لجأ إلى أسلوب ناجح في العمل السياسي الداخلي من خلال استخدام خطاب إعلامي يتفق مع الجميع ولا يتجه نحو الصدام والخلاف مع أحد، تمامًا كما استخدم أسلوبه الدبلوماسي في سياساته الخارجية التي لاقت نجاحًا كبيراً، وتركت أثرًا واضحًا في كثير من المحافل الدولية والإقليمية، لذلك فقد وُصف الحزب بأنه الحزب المعتدل الذي لا يعادي الغرب ويتبنى رأسمالية السوق، مع تأكيده على أن اقتصاد الدولة منظم ومراقب، ويحرص على عدم استخدام الشعارات الدينية في خطاباته السياسية [2].

ويعطي الحزب أهمية خاصة لمفهوم الدولة الاجتماعية التي تعتبر نهجًا ليحيى الإنسان حياة كريمة، كما يولي الحزب اهتمامًا كبيراً للديمقراطية التمثيلية القائمة على التعددية والمشاركة والمنافسة ووجود مؤسسات المجتمع المدني، لتحقيق كل معاني الدولة الحديثة، وعلى الصعيد الاجتماعي يرى بأن العائلة هي مؤسسة اجتماعية

١. حبيب، ٢٠٠٩، ١٢٢.

٢. محسن صالح، تركيا والقضية الفلسطينية،(بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠١٣)، ص ٦٣٢.

تقوم بوظيفة الجسر بين الماضي والمستقبل، وبالتالي هي أساس للمجتمع التركي [١].

وتمثلت أهم الإصلاحات والإنجازات التي قام بها الحزب في اهتمام الحكومة الكبير بالجانب الصحي، حيث اتبعت الحكومة سياسة نظام طبيب العائلة في كل المدن عام ٢٠١٠، وأقامت ما بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠١٠ ما يقارب ٢٥١ مستشفى، إضافة الى ١٠٢٨ مستوصفًا، وارتفعت ميزانية وزارة الصحة الى ١٣,٤ مليار ليرة تركية سنة ٢٠١٠ [٢].

إن أهم الإنجازات التي حققها حزب العدالة والتنمية على الصعيد المجتمعي تتمثل في حالة الانسجام والوئام بين مختلف شرائح المجتمع التركي، نظرًا لتعدد أعراقه وأجناسه، حيث ساهمت التطورات الثقافية والسياسية التي مرَّت بها الدولة العثمانية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين في تكوين الهوية التركية المعاصرة، وظهرت في تركيا مطالب وصراعات تتعلق بالهوية الدينية والعرقية، وردًا على ذلك اتخذت الدولة طابعًا محافظًا ومتشددًا، يقوم على أساسين، هما القومية والعلمانية المتشددة، وذلك لمواجهة الحركات الثقافية والسياسية التي تسعى إلى التغيير [٣].

وقد اعتبر صموئيل هنتنغتون تركيا من أكثر الدول التي تعاني من حالة تأزم في الهوية، وقد وصفها بالدولة الممزقة التي يحاول قادتها جعلها جزءًا من الغرب رغم أن ثقافتها وتاريخها وتقاليدها ليست غربية، وقد أدرك وزير الخارجية أوغلو هذه الإشكالية وأشار إلى خطورة أزمة الهوية التي يعيشها المجتمع التركي ومدى خطورة ذلك على النسيج الاجتماعي في تركيا [٤].

١. الموقع الرسمي لحزب العدالة والتنمية التركي. المادة الرابعة من النظام الداخلي، ٢٠١٣/١٢/١.
http://eng.akparti.org.tr/english/partyprogramme.html

٢. السعيد، ٢٠١٣، ٤٧٢.

٣. محمد ثلجي، أزمة الهوية في تركيا.. طرق جديد للمعالجة، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، الطبعة الاولى، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٠٩) صفحة ٨٧-٨٨.

٤. المرجع السابق، ٨٨.

بناء على ذلك بذلت حكومة حزب العدالة والتنمية جهودًا كبيرة في تجاوز هذه المشكلة وتحقيق التوافق بين أبناء الشعب التركي، وفي المجال التطبيقي تبنت العديد من السياسات، واتخذت الكثير من الإجراءات التي تسهم في نجاح الخطط الاجتماعية.

السياسات الاجتماعية

تمثلت السياسات الاجتماعية التي اتبعها الحزب فيما يلي:

١. تبنى الحزب شعار الدولة الاجتماعية.

٢. منذ عام ٢٠٠٢ ارتفعت النفقات الاجتماعية ستة عشر ضعفًا كما ارتفع الناتج المحلي ثلاثة أضعاف، كما تم صرف المساعدات النقدية إلى الأرامل بشكل منظم حيث حصلت ١٩٢١٠٩ امرأة على دعم نقدي منظم، وكانت سياسة الحزب في هذا المجال تعبّر عن نفسها في مشروع برنامج الدعم الاجتماعي للأسرة، وكان القصد من هذه الفكرة تقديم المساعدة بدلاً من طلبها، وذلك حفاظًا على مشاعر المواطنين أثناء تطبيق السياسات الاجتماعية.

٣. رسم الحزب سياسة اجتماعية قال أنها ستكون مناسبة لتركيا عام ٢٠٢٣، تقوم على اعتبار أن الأسرة هي الأساس لحفظ القيم الأساسية والأخلاقية والروحية لتركيا عام ٢٠٢٣، وبموجب ذلك يتجه الحزب إلى:[١]

أ- رفع منسوب الوعي الاجتماعي وذلك من خلال تمسك أطراف المجتمع بمصطلح العائلة، وتطوير السياسيات الفعالة لتعزيز المؤسسة الزوجية وحفظ الوحدة الأسرية والحفاظ على قيمة الأسرة، وتشكيل منظومة الخدمة الاستشارية الاجتماعية التي تصل إلى كل عائلة، ورفع المستوى المعيشي، والقضاء على الفقر.

١. الموقع الرسمي لحزب العدالة والتنمية التركي، ٢٠١٥/١١/١٥.
http://eng.akparti.org.tr/english/partyprogramme.html

ب – إنشاء مراكز الدعم العائلي، وفتح مراكز الإصلاح والخدمة الاجتماعية للأسر كافة، والاهتمام بالأمن الاجتماعي والسكن والتعليم وتوزيع الدخل بشكل متزن وضمن رؤية متكاملة، إضافة إلى وجود سياسات خدمة اجتماعية للأسر التركية في الغربة.

ج – فتح المراكز التي تهتم بتوعية المرأة التركية، كما تم افتتاح مراكز منع العنف ضد المرأة في أربع عشرة محافظة حتى عام ٢٠١٢، واتُّبعت سياسة متشددة تجاه ممارسة العنف مع النساء، كما تبنى الحزب إستراتيجية وطنية فيما يتعلق بتربية الأطفال والجيل الناشئ قوامها التمسك بالقيم الإنسانية ورفع قيمة التعليم والقيم الأخلاقية وتعزيز الثقة بالنفس من خلال منظومة شاملة ترتكز في الأساس على البيئة المنزلية وتتم بمشاركة أطراف المجتمع كافة.

د – تبني سياسات تزيد الاهتمام بقطاع الشباب في النواحي الاجتماعية والتعليمية والرفاهية والإصلاح وإعادة التأهيل وزيادة فرص العمل، فقد زادت الحكومة من فرص الاقتراض والمنح وزيادة التدريب المهني، والاتجاه نحو تشجيع المبادرات الشبابية حيث أعفيت الشركات التي يؤسسها الشباب من الضرائب، وساهمت الحكومة أيضًا في تكاليف تأسيس الشركات، إضافة الى ذلك زادت الأنشطة الحقوقية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية التي يقوم بها الشباب، مما يزيد من فرصهم في المساهمة في صنع القرار.

أما فيما يتعلق بذوي الاحتياجات الخاصة، فقد هُيئت المدن والمباني العامة والأماكن العامة حتى تصبح مناسبة للاستخدام من قبل ذوي الاحتياجات الخاصة، وفي عام ٢٠٠٢ كان عدد ذوي الاحتياجات الخاصة في مؤسسات الإدارة العامة ٦٤٣٦ موظفًا، إلا أن العدد ارتفع في عام ٢٠١٢ إلى ٢٠٥٦٣ موظفًا، أما في القطاع الخاص فكان العدد ١٠٢٢٦ في عام ٢٠٠٢، وارتفع إلى ٣٧٩٨٢ في عام ٢٠١٢، وذلك نتيجة محفزات كثيرة بهذا الشأن تقوم الحكومة بتقديمها للقطاع الخاص.

وفي شهر أيار من عام ٢٠١٥ أعلنت وزارة الأسرة والسياسات الاجتماعية عن حزمة إجراءات جديدة بخصوص المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة، ومن أهمها إعلان الدوائر الحكومية التركية عن شروعها في توظيف ٤٦٨٢ موظفًا جديدًا من ذوي الاحتياجات الخاصة، كما أن عدد الذين يتلقون خدمات الرعاية المنزلية من قبل الوزارة قد بلغ ٤٦٠,٢٨٥ معاقًا ابتداء من شهر نيسان من عام ٢٠١٥، ومع الانتهاء من التوظيفات الجديدة يكون العدد الإجمالي للموظفين من فئة المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة قد تجاوز أربعين ألف موظف [١].

١. المرجع السابق.

الإصلاح في مجال التعليم

اتجه الحزب نحو استثمار الثروة البشرية في مجتمع ترتفع فيه نسبة الشباب المتعلم، بعد أن أقر بحالة الفشل التعليمي الذي تمرُّ به الدولة في مناحي البلاد، حيث تبدو مظاهر ذلك الفشل في أكثر من جانب سواء في السياسات التعليمية أو النظام التعليمي الذي تحوَّل إلى ساحة للصراعات الأيديولوجية، بالإضافة إلى عدم وجود مراكز بحثية متخصصة تخدم الدولة والمجتمع نتيجة غياب الاهتمام بذلك سواء من حيث وجود الميزانيات اللازمة لتطوير البحث العلمي أو من حيث تقديم الحوافر وتبني الابتكارات العلمية.

لذلك كانت مخرجات النظام التعليمي بعيدة عن واقع الدولة ولا تفي باحتياجات المجتمع، خاصة من حيث إيجاد حلول عملية على أسس علمية لمشكلات البطالة والتخلف وتراجع المؤسسات التعليمية. في ظل ذلك بدأت حركة الإصلاح التعليمي التي تبنتها حكومة حزب العدالة والتنمية، والتي تمتد عموديًا وأفقيًا في الجسم التعليمي، وذلك باتباع منهجية إصلاحية تلائم الواقع الصعب للدولة. ومن أهم مرتكزات الحركة الإصلاحية في المجال التعليمي: [1]

١ وضع سياسات تعليمية جديدة، ترفع مرحلة التعليم الإلزامي، حيث أصبحت مدة التعليم الإجباري اثنتي عشرة سنة بدلاً من ثماني سنوات، وفق نظام تعليمي عرف ب (٤+٤+٤)، ويشير هذا النظام إلى مراحل التعليم الثلاث، مدة كل مرحلة أربع سنوات، بحيث لا يتم الانتقال إلى المرحلة الأخرى إلا بعد اجتياز المرحلة التي تسبقها، إضافة إلى العمل على إيجاد مناهج تعليمية أساسية تناسب التطورات العلمية الحديثة.

٢ توفير الأموال اللازمة للمؤسسات التعليمية، حيث أصبحت ميزانية وزارة التربية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية هي الكبرى، وهي المرة الأولى التي تكون فيها

١. المرجع السابق.

ميزانية التربية أكبر من ميزانية وزارة الدفاع، وقد أتاح ذلك للوزارة إنشاء العديد من المؤسسات التعليمية الجديدة، فقد أُنشئت تسع وأربعون جامعة حكومية، حتى تجاوزت الجامعات الحكومية المئة جامعة، كما أُنشئت تسع وعشرون جامعة أهلية، فأصبحت الجامعات الأهلية تتجاوز الخمسين جامعة[1].

٣ الانفتاح العلمي والمعرفي وتقديم المكافآت والحوافز وتشجيع المتفوقين وتقديم المنح والبعثات الخارجية بشكل يتزايد سنويًا، وتقديم الدعم للابتكارات والعلماء والباحثين، كذلك التوجه نحو تقديم البعثات الدراسية للطلاب الأجانب الراغبين في الدراسة في الجامعات التركية وخاصة من البلاد العربية.

٤ عدم وضع قيود على التعليم وتجنب التدخل السياسي في المؤسسات التعليمية وإتاحة الحرية لاكتساب شتى العلوم بما فيها العلوم الدينية، حيث أصبح من حق المواطنين أن يعرفوا عن أديانهم دون مضايقات وقيود أو تدخلات أمنية كما في العهود السابقة.

٥ التوجه نحو تفعيل دور الأسرة في العملية التعليمية من حيث التوجيه والمتابعة والمراقبة، وذلك من خلال توفير اتحادات مشتركة بين المدارس والعائلات توضع من قبل خبراء ومختصين في علم الاجتماع ومناهج التعليم ونظم الإرشاد التربوي والتعليمي والنفسي.

٦ توفير ميزانيات خاصة لدعم وتطوير المشاريع البحثية في الجامعات والمراكز البحثية المتخصصة، وخاصة في المجالات التي تحتاجها الدولة والمجتمع، بحيث تكون مراكز الأبحاث والجامعات على صلة بالمجتمع واحتياجاته، كما تتجه المخرجات البحثية إلى معالجة المشكلات والأزمات الناشئة وتسهم في تحقيق أهداف الدولة بشكل عام.

هذه أبرز مفاصل الحركة الإصلاحية التي قادتْها حكومة حزب العدالة والتنمية في

١. السعيد، ٢٠١٣، ٤٧٢.

إطار الاهتمام بالتعليم والبحث العلمي، وقد ظهرت نجاحات تلك الخطة في مجالات كثيرة، إذ يوضح التقدم العلمي في أكثر من اتجاه الحجم الكبير من الإنجازات العلمية التي انعكست عن السياسات الجديدة، وأهمها إطلاق البحث العلمي واسعًا دون قيود، وكانت تلك الحركة في جوهرها تتجه نحو الاستثمار في العقل البشري واستثمار الموارد والطاقات البشرية في عملية النهضة التي محورها بالأساس هو العنصر البشري، أيًا كان مجالها وسياقها، وأيًا كان شكلها، اقتصاديًا كان أم سياسيًا أم اجتماعي.

لكن على الإطلاق، يبقى العلم دون منازعة أو مقارنة، هو الحقل الأول والأساس لإحداث نهضة شاملة ترتقي بالإنسان أولاً، عبر إيجاد مجتمع العلم والمعرفة في مجالات العلوم الطبيعية والتكنولوجيا الحديثة، وقبلها العلوم الاجتماعية والإنسانية التي تبني الإنسان فكرًا وقيمة وسلوكًا، حتى يكون قادرًا على صوغ منظومة كاملة ضابطة لمجمل النشاط البشري داخل المجتمع الواحد، وتنسجم مع الخلفيات الحضارية والفكرية للمجتمع، ومع الهوية الثقافية والبيئة الاجتماعية لإنسان هذا المجتمع.

ليست المشكلة في كثير من البلدان المتأخرة موضوعية من حيث المقدرة على محاكاة العلم الحديث في المجال الصناعي والتكنولوجي أو في المجال الإنساني والاجتماعي، إنما المشكلة في البيئة المحيطة التي أدت إلى نزيف هائل من العقول البشرية تجاه الغرب، وأحسنت الدول المقصودة استثمارها والاستفادة منها عبر التوجيه والحوافز واستغلال الطاقات.

الإصلاح الاقتصادي

حظي الموضوع الاقتصادي باهتمام كبير في سياسة حزب العدالة والتنمية منذ وصوله إلى الحكم، فقد رسمت تركيا الخطة الاقتصادية الخارجية وفق إستراتيجيتها الجديدة الشاملة، وقد سارت الخطة الاقتصادية وفق مسارات مدروسة، منها استكمال الجهود الساعية للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، والتوجه نحو إقامة شراكات جديدة مع العالم العربي، بما يساهم في توسيع الاقتصاد والشراكة في المنطقة، وإيجاد مجال اقتصادي جديد نحو آسيا الوسطى بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وإعطاء السياسة التركية الطابع الشرقي [١].

وقد شكَّل هذا الواقع الاقتصادي الصعب لتركيا؛ تحديًا داخليًا كبيراً جدًا لحزب العدالة والتنمية عندما تولى مقاليد الحكم وأصبح مسؤولاً عن إدارة الدولة بكل ما فيها من تعقيدات وأزمات، فقد كانت تركيا تعيش أزمة اقتصادية كبيرة عشية وصول الحزب إلى الحكم عام ٢٠٠٢، وكانت الدولة تمرُّ بانهيار مالي وتجاري كبير جدًا، فعلى صعيد النمو الاقتصادي كانت النسبة ٣٪ حتى العام ٢٠٠٢, وكان متوسط دخل الفرد لا يزيد على ٣٠٠٠ دولار، بينما لا يزيد الناتج المحلي على ٣٠٠ مليار دولار [٢].

وظهرت هذه الأزمة جلية في اختلال الأوضاع المالية للبنوك وارتفاع معدلات العجز وزيادة حجم الديون الخارجية، إضافة إلى انخفاض احتياطي الدول من العملات الأجنبية وارتفاع سعر الفائدة بشكل مستمر [٣].

كانت هذه الأزمة من المهمات أمام حزب العدالة والتنمية الذي ما زال حديث عهد بالسلطة، لا بل تفاقمت أزمة البلاد الاقتصادية حتى فقدت الليرة التركية أكثر من

١. منير الحمش، وجهة نظر عربية في واقع العلاقات الاقتصادية العربية التركية، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، ٢٠١٢) ص ٢٠٦.

٢. نصار، فاتن نصار، العدالة والتنمية التركي.. أربعة أسباب وراء الفوز،، ٢٠١١/٦/١٥. www.alamatonline.net

٣. اوزتزرك , ٢٠١٠ , ص٤٩.

٧٠٪ من قيمتها الحقيقية، إزاء ذلك كله وضعت الحكومة التركية، بقيادة الحزب، خطة اقتصادية لإنقاذ الدولة تقوم على تفعيل كافة العلاقات الاقتصادية داخل الدولة، والاستفادة من كل الإمكانيات المتاحة، وقامت الرؤية الاقتصادية الجديدة على أساس تصويب علاقة الفاعلية والإنتاج لتحقيق الأهداف المرجوة من الخطة [١].

طبقت الخطة والبرامج الاقتصادية الجديدة بشكل متكامل بحيث حققت نجاحًا كبيرًا في زمن قياسي، وسجل الاقتصاد التركي تحولاً جذريًا خلال الفترة الممتدة من العام ٢٠٠٢ إلى العام ٢٠٠٨, فقد ارتفع الناتج القومي من ٣٠٠ مليار دولار إلى ٧٥٠ مليار دولار, وارتفع معدل الدخل الفردي ليصل إلى ١٠٠٠٠ دولار, إضافة إلى الانخفاض المستمر في معدلات التضخم والزيادة المضطردة في حجم الاستثمارات, وقد احتلت تركيا المرتبة السادسة عشرة اقتصاديًا على مستوى العالم والمرتبة السادسة على المستوى الأوروبي [٢].

وارتفع حجم الاقتصاد التركي من العام ٢٠٠٢ ضعف ما كان عليه، فوصل إلى ١,١ تريليون دولار، وشكلت تركيا أكبر اقتصاد في الشرق الأوسط، ونتيجة لهذه السياسات الاقتصادية المتقدمة والحكيمة أصبحت البنوك التركية قوية جدًا فلم تتأثر بالأزمة الاقتصادية التي اجتاحت العالم عام ٢٠٠٨, وبذلك استطاعت الحكومة التركية التغلب على أهم المشاكل التي واجهتها، وحققت في زمن قياسي نهضة اقتصادية كبيرة انعكست آثارها على مجمل الحياة في تركيا.

وقد قامت هذه النهضة على إستراتيجية اقتصادية وضعها حزب العدالة والتنمية لتحقيق التكامل الاقتصادي في المنطقة، فهي عضو في منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي،

١. غول، ٢٠١٣، ص ١١٩.

١. ابراهيم اوزتورك ، التحولات الاقتصادية التركية بين عامي ٢٠٠٢-٢٠٠٨، تحرير محمد عبد العاطي، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، الطبعة الاولى، (بيروت: الدار العربية ناشرون، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٠)، ص٤٧.

وعقدت اتفاقية للتفاهم الجمركي مع دول الاتحاد الأوروبي منذ ١٢ عامًا، وهي عضو في منظمة المؤتمر الإسلامي، ومن أول عشرة أعضاء في رأسمال البنك السعودي للتنمية، ولديها اتفاقية للتعاون الإستراتيجي مع دول مجلس التعاون الخليجي، وعقدت اتفاقية التكامل الاقتصادي مع الدول العربية، وقد قامت الإستراتيجية الاقتصادية الجديدة على اتجاهين رئيسين، الأول هو خلق مجال اقتصادي جديد في آسيا الوسطى، والثاني إقامة شركات جديدة مع الدول العربية وتطوير التعاون التجاري معها [١].

وسبب ذلك وجود الحوافز التجارية الكثيرة لتركيا في المنطقة العربية، منها أن البلاد العربية تمثل سوقًا كبيراً للبضائع التركية، والقرب الجغرافي مع العالم العربي الذي يسهِّل عملية نقل البضائع، وكذلك الرغبة لدى الشعوب العربية في شراء المنتجات التركية، كذلك من الحوافز المهمة جدًا لتركيا في العالم العربي؛ عامل النفط، وخاصة في منطقة الخليج العربي، مما يشكِّل دافعًا رئيسًا لتركيا لتطوير علاقاتها الاقتصادية مع تلك الدول الغنية والتي تمتلك ثروات نفطية هائلة [٢].

كذلك سعت تركيا إلى عمل علاقات جيدة مع العراق الذي يمتلك ثروات نفطية هائلة أيضًا، فقد سعت تركيا إلى الاستفادة من الجوار العراقي في مسألة النفط، حيث حاولت عام ٢٠٠٩ و٢٠١٠ الاستفادة من عقود تطوير حقول نفطية في العراق، وقد حصلت تركيا على ثلاثة عقود للنفط والغاز.

وكان ذلك سببًا في تطوير العلاقات التجارية بين البلدين، حيث ساعد الاتفاق على إنشاء أنبوب النفط الخام الأمر الذي ساعد في تطور العلاقات الاقتصادية بين تركيا والعراق، وأدى إلى تنمية ميزان التبادل التجاري بنسب كبيرة، كما ارتفع حجم السلع والخدمات وعقود المقاولات من الجانب التركي إلى العراق، حتى بلغ حجم

١. الحمش، ٢٠١٢، ٢٠٥.
٢. هدى حوا، منطقة التجارة الحرة العربية التركية، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢) ص ٢٧٢.

التبادل التجاري عدة مليارات من الدولارات، كما زاد أيضًا اعتماد تركيا على العراق اقتصاديًا [١].

أدت هذه السياسة في تطوير الاقتصاد إلى زيادة القدرات الاقتصادية في تركيا، فقد أصبحت تركيا تتفوق على جميع جيرانها في الإنجاز الاقتصادي، إذ إنها تمتلك قاعدة صناعية واسعة، وتمتلك ثروات بشرية هائلة، وتتقدم فيها الزراعة بشكل واضح، وقد أصبحت تمثل إحدى أقوى الاقتصاديات الصاعدة.

جاء في تقرير التنمية البشرية الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لعامي ٢٠٠٣ و٢٠١٠، أن ترتيب تركيا سنة ٢٠٠٣ كان رقم ٩٦ من بين ١٧٥ دولة، بينما سنة ٢٠١٠ كان ترتيبها ٨٣ من بين ١٦٩ دولة، أضف إلى ذلك زيادة الناتج المحلي ومتوسط الدخل الفردي، وقد حقق الاقتصاد التركي معدل نمو سنوي يبلغ ٥,٣٪، وتوقفت موجات التضخم كما توقف تدهور الليرة التركية [٢].

كما أدت هذه السياسة الإقليمية إلى بناء اقتصاد قوي، فقد أصبحت تركيا ثالث دولة في العالم في النمو، ورقم ١٧ في الاقتصاد العالمي، حيث تعتبر الحكومة التركية من أنجح الحكومات في إدارة تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية، فبالرغم من تلك الأزمة بقي الاقتصاد التركي محتفظًا بكثير من عوامل قوته وقراراته، وهذا ناتج عن السياسة التي اتبعها حزب العدالة والتنمية، والتي أدت إلى تطوير خططها الاقتصادية والحفاظ على قوة الاقتصاد التركي حتى لا يتأثر بالأزمة العالمية، وقد نجحت هذه السياسة في إنجاز برنامج داخلي للإصلاح السياسي والاقتصادي بشكل جيد [٣].

١. الجلبي، عصام الجلبي، النفط مرتكز أساسي للعلاقات التركية العراقية، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢)، ٣٣٤.
٢. محمد السيد سليم ، الأدوار التركية الجديدة في الوطن العربي.. البديل والنموذج الإستراتيجي، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢) ص ٤٨٠.
٣. محمد بوبوش، التوجهات الجديدة للسياسة التركية الخارجية،(عمان: مركز دراسات الشرق الاوسط، مجلة دراسات شرق اوسطية، العدد ٥٥. ٢٠١١) ص ٥٠٥.

ملامح التحول الاقتصادي

حصلت تغييرات جذرية في الاقتصاد التركي بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٥، فقد انخفض معدل التضخم من ٧٠٪ إلى ٧,٦٪، وارتفع متوسط دخل الفرد من الناتج القومي الإجمالي من ٢٥٠٠ دولار إلى ٥٠٠٠ دولار شهريًا، أما بالنسبة للتجارة الخارجية فقد ارتفعت قيمة الصادرات التركية من ٣٦ مليار دولار عام ٢٠٠٢ إلى ٤٧ مليار عام ٢٠٠٣، و٦٣ مليار عام ٢٠٠٤، كما وصلت إلى ٧٣,٤ مليار دولار عام ٢٠٠٥، وزاد حجم التبادل التجاري بين تركيا ودول الاتحاد الأوروبي بنسبة ٨٪ عام ٢٠٠٥ مقارنة بعام ٢٠٠٤، وفي ذلك تقدمت تركيا على دول أخرى مثل كوريا الجنوبية وكندا والتي تعتبر من الشركاء الرئيسيين للاتحاد، حيث أصبحت تركيا قريبة من اليابان التي تعتبر أكبر مصدر للاتحاد الأوروبي [١].

وحول نجاح الإستراتيجية الاقتصادية التي وضعها حزب العدالة والتنمية، يرى الخبير الاقتصادي التركي أحمد أوصال أن النجاح الاقتصادي التركي يرجع إلى عدة عوامل، ومنها أن تركيا استطاعت تحقيق تنمية دون وجود عائد نفطي مثل الدول النفطية، حيث أن الاقتصاد التركي لم يعتمد على المعونات الأجنبية وإنما اعتمد على نفسه، ويضاف إلى العامل الاقتصادي تطبيق الديمقراطية وكفالة الحرية، وتفعيل دور المجتمع المدني، والقيادة الفاعلة التي تتابع النهوض الاقتصادي والتطور المستمر، أضف إلى ذلك طرح برامج جديدة تؤدي إلى تحرير الاقتصاد من القيود الداخلية والخارجية، والتحول من الاستيراد الخارجي إلى التصنيع المحلي، وإلغاء كافة أنواع الدعم، وتخفيض نصيب الدولة في النشاط الاقتصادي، وقد أدى ذلك كله إلى نجاح الاقتصاد التركي وانخفاض الدين الخارجي وتضاعف حجم التجارة الخارجية، وأصبحت تركيا طرفًا فاعلاً ومنافسًا على المستوى العالمي [٢].

١. صابر، ٢٠١٢، ص٥٢٦.
٢. أميرة البربري، اتجاهات العلاقات المصرية التركية بعد ثورة يناير، ٢٠١٣/٤/١١.
http://www.siyassa.org.eg/NewsContent

وتحدث أوصال عن أسباب كثيرة ساعدت في نجاح النهضة الاقتصادية التركية منها الاستقرار السياسي، فمنذ عام ٢٠٠٥ توجد حكومة واحدة حققت الاستقرار السياسي الذي ساعد في التنمية الاقتصادية، وكذلك في التغلب على العوائق القضائية والسياسية من خلال تقليص دور الجيش في الحياة السياسية.

يرى فؤاد أرضال أستاذ الاقتصاد في جامعة إسطنبول أن السبب الرئيس لنجاح التجربة التركية هو تطوير البنية التحتية اللوجستية والنقل والمعلومات والاتصالات واستهداف أسواق جديدة لزيادة التجارة الخارجية، وكذلك برنامج الحوافز للتصدير، وتوفير التمويل اللازم للمشاريع وتنمية أبحاث السوق، واجتذاب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر والتركيز على المشروعات الصغيرة والمتوسطة[١] .

بعض الكتابات وصفت التجربة التركية في الشأن الاقتصادي بالمعجزة الاقتصادية، فالجمهورية التركية تعيش مرحلة تحول كبير تحت حكم حزب العدالة والتنمية منذ عام ٢٠٠٢، والعامل الديموغرافي لتركيا واستقرارها السياسي يؤكدان إمكانية استمرار المعجزة التركية حتى ٢٠٢٠ على الأقل، مما يساهم في ظهور أنقرة كقوة إقليمية. كذلك يوصف الاقتصاد التركي بأنه أكبر اقتصاد في الشرق الأوسط، ومن الممكن أن تنافس تركيا كلاً من إسبانيا وإيطاليا بحيث تكون أكبر اقتصاد في منطقة البحر المتوسط[٢] .

وقد أُطلق على هذه التجربة وصف المعجزة نظرًا للتطور الهائل الذي حصل خلال فترة قصيرة من الزمن، فعندما وصل حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عام ٢٠٠٢، كانت الأوضاع الاقتصادية في غاية السوء إذ مرت تركيا بأزمة اقتصادية عميقة وخطيرة سنة ٢٠٠١، نتج عن تلك الأزمة انخفاض معدلات النمو وزيادة معدلات التضخم

١. المرجع السابق.
٢. سونر جاغايتاي، المعجزة الاقتصادية التركية، ، ٢٠١١/١٠/٢٣.
http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/turkish

وارتفاع مقدار العجز في خزينة الدولة إلى درجة كبيرة جدًا، وارتفاع سعر الفائدة، وعدم استطاعة القطاعات الاقتصادية في الدولة تحمّل ذلك كله، مما أدى إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية، إلا أن الحكومة الجديدة بقيادة حزب العدالة والتنمية عملت على حل الكثير من هذه المشاكل من خلال خطة اقتصادية رشيدة [١].

حيث أدت هذه الخطة إلى زيادة معدلات النمو، ونتج عنها: [٢]

١. ارتفاع حجم الاستثمار بحوالي أربعة أضعاف ونصف وارتفاع حجم الإنتاج ضعفين.

٢. ارتفاع معدلات استخدام رؤوس الأموال من ٧٥٪ إلى ٨٠٪.

٣. ارتفاع معدلات استثمار القطاع الخاص بنسبة ٣٠٠٪، واستثمارات القطاع الحكومي بنسبة ١٠٠٪.

٤. ارتفاع نسب الاستهلاك إلى ٣٩٪ في القطاع الخاص، و٢٢٪ في القطاع الحكومي، وهذه مؤشرات على حل المشكلة التي عاشتها تركيا عام ٢٠٠١.

كان للإدارة السليمة دور مهم في معالجة الأزمة الاقتصادية التي اعتمدت بشكل كبير جدًا على استثمار الطاقات والخبرات والكفاءات، ويوضح منحنى الصعود الاقتصادي كيف سارت عملية التنمية في اتجاهات مختلفة، ولم يكن النجاح في معالجة الواقع الاقتصادي المتردي أمرًا يسيراً بسبب تراكم الأزمات الهائلة التي تمر بها الدولة، وحجم الديون الخارجية التي أرهقت الدولة.

ومع ذلك لم تشكّل البيئة الاقتصادية الصعبة عاملاً كابحًا لجهود ونشاط الحكومة، فقد توفرت الإرادة السياسية لإحداث التغيير الشامل، وكان العامل الاقتصادي هو من يكشف عن نتائج الإصلاحات والسياسات التي تبنتها الحكومة كونها الأكثر احتكاكًا

١. اوزتورك، ٢٠١٠، ٤٩.
٢. المرجع السابق

بحياة المواطن العادي، وكان من أهم أسباب نجاح المشروع الاقتصادي؛ الاستثمار الجيد لكافة الطاقات والعقول الإبداعية وإشراك القطاع الخاص في عملية التنمية.

اعتمدت الحكومة على تقديم المحفزات والتسهيلات التي لا تعيق النشاط الاقتصادي، وتقديم العون في تأسيس الشركات التي يملكها قطاع الشباب. وكان الاعتماد على المكونات المحلية واستثمار الموارد الوطنية والاستغناء عن المعونات الخارجية من أهم سياسات الحكومة.

أضف إلى ذلك التحرك في جميع الاتجاهات، سواء على صعيد الداخل التركي أو على صعيد العلاقات التجارية الخارجية، حيث ارتفعت نسبة الصادرات بشكل كبير جدًا وزادت نسبة الإقبال على البضائع التركية، وأدى ذلك إلى إقبال كثير من التجار وأصحاب رؤوس الأموال والشركات العملاقة إلى إبرام كثير من الاتفاقيات التجارية سواء مع الحكومة التركية أو مع شركات القطاع الخاص، ساهم ذلك في دعم المنتج المحلي وتشجيع الصناعات الوطنية وارتفاع قيمة الليرة التركية، وانخفض حجم الديون بشكل تدريجي، كما انعكست آثار السياسات الاقتصادية بشكل مباشر على المواطن التركي، سواء طبقة رجال الأعمال أو الطبقات العامة.

على الصعيد الخارجي أصبحت تركيا من أفضل الدول في المنطقة من حيث ازدهار التجارة وارتفاع معدلات التبادل التجاري وتحرير العقود والبيوع والشراء، وخلال فترة قصيرة استطاعت الدولة أن تسدد جزءًا كبيرًا من ديونها الخارجية، حيث أعلنت بشكل نهائي عن قيامها بسداد جميع ديون البنك المركزي في شهر أيار من عام ٢٠١٥، وأعلنت حينها أنها على استعداد لإقراض صندوق النقد الدولي.

الإصلاح السياسي

كانت الإصلاحات السياسية من أهم الإنجازات التي قام بها حزب العدالة والتنمية، وهي أحد الأسباب التي رفعت من رصيد الحزب لدى الشارع التركي بشكل كبير جدًا، وعززت اتجاهه نحو المجتمع المدني الذي يتساوى فيه الجميع في الحقوق والواجبات، حيث امتلك الحزب رؤية شاملة تنطلق من المصلحة الوطنية [١].

لذلك تجنبت قيادة الحزب الخطاب السياسي القائم على رؤية سياسية أيدولوجية أو عرقية أو دينية من شأنها أن تلغي الآخر، فالحزب ينظر إلى جميع المواطنين الأتراك على أنهم متساوون بغض النظر عن الجنس أو العرق أو الدين أو الفكر أو الرأي السياسي، ويرى أن الجمهورية التركية تقوم على العلمانية والديمقراطية والقانون والعمليات الاجتماعية والحضارية وحرية الاعتقاد والعدالة في توزيع الفرص [٢].

وبالتالي تسعى حكومة حزب العدالة والتنمية إلى تحقيق وضمان الحرية لمواطنيها، من دون أن يترتب على ذلك تهديدات لأمن تركيا على الصعيد الداخلي أو الخارجي، وقد ساهمت هذه الإستراتيجيات في إجراء العديد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية التي تتعلق بأوضاع الأقليات الكردية والعلوية وهذا ساهم في تزايد شعبية حزب العدالة والتنمية في أوساط هذه الأقليات.

تنطلق تركيا في ذلك من أن إقامة صلة وثيقة بين الحرية والأمن تعتبر ضرورة من ضرورات الأمن القومي التركي، لذلك اتجهت الحكومة إلى تحقيق الحرية والديمقراطية في آن واحد، والحرية بحسب هذه الرؤية لا تتحقق على حساب الأمن بل لا بد من تحقيق الغايتين معًا [٣].

---

١. بوبوش، ٢٠١١، ٤١.

٢. حسان، ٢٠١٢، ١٣.

٣. محمد عبدالقادر، تحولات السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية، الطبعة الاولى، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢) ، صفحة ٥٨٧.

اتجهت الحكومة إلى إرساء قواعد المجتمع المدني وإلغاء كل مظاهر حكم العسكر الذي يتناقض مع الديمقراطية ويقوض أركان العمل السياسي، من هنا واجه حزب العدالة والتنمية تحديًا كبيرًا في سبيل نشر الديمقراطية وإنهاء حالة تغلغل العسكر والجيش في مؤسسات الدولة، وكان هذا التحدي الكبير مع المؤسسة العسكرية التي أنهى الصدامُ معها جميعَ الأحزاب السياسية الإسلامية السابقة، وكانت مسألة تقويض أركان النظام العلماني وإحلال نظام إسلامي مكانه هي الشبهة التي يُواجه بها أعضاء الأحزاب السابقون لينتهي مصير الحزب بالحظر والإلغاء ولأعضائه بالسجن أو النفي، وقد تكررت الانقلابات العسكرية نتاج نفوذ وتغلغل المؤسسة العسكرية في أجهزة الدولة.

الانقلابات العسكرية

تاريخيًا كان الانقلاب العسكري الأول عام ١٩٠٨، وأعلن فيه دستور عام ١٩٠٨، حيث خُلع السلطان عبد الحميد الثاني وجيء إلى الحكم بضباط من جمعية الاتحاد والترقي [١]، كما شهدت تركيا منذ سبعينيات القرن الماضي أربعة انقلابات عسكرية كان أولها في ١٩٦٠/٥/٢٧، ثم انقلاب ١٩٧١/٣/٢، بعد ذلك جاء انقلاب ١٩٨٠ وهو أكبر انقلاب في تاريخ الجمهورية التركية ونشأ عنه دستور ١٩٨٢ الذي ثبَّت وجود العسكر في كلّ مجالات الحياة، أما الانقلاب التالي فوقع بتاريخ ١٩٩٧/٢/٢٨ [٢].

واجهت المؤسسة العسكرية حزب العدالة والتنمية بقوة ولكن ليس بشكل مباشر، وحاولت من خلال الإعلام إثارة الخوف من الحزب بسب الخلفية الإسلامية لقادته، والتخويف مما أطلق عليه الأجندة الخفية التي لا يراها ولا يستطيع إثباتها أحد، إضافة

١. طارق عبد الجليل (٢٠٠٩) الجيش والحياة السياسية.. تفكيك القبضة الحديدية، تحرير محمد عبد العاطي، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، الطبعة الاولى، (بيروت: الدار العربية ناشرون، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٠)، ص٨٧.

٢. المرجع السابق.

إلى ذلك فقد انضم العسكر إلى أحزاب المعارضة التي يبلغ عددها في تركيا أربعين حزبًا، والتي اتحدت جميعها، ورغم ما بينها من تباينات، في مواجهة حزب العدالة والتنمية.

لذلك فقد وصف حيدر يلدز أحد مسؤولي الحزب في إسطنبول بأن الحزب خاض معركة شرسة ومصيرية، فقد واجه الحزب غلاة العلمانيين من مدنيين وعسكر وأصحاب رؤوس الأموال والإعلام المناوئ والكاره [١].

وقد كان العسكر آنذاك يملكون صلاحيات واسعة جدًا حصلوا عليها من دستور عام ١٩٨٢ الذي نتج عن أكبر الانقلابات العسكرية في تاريخ الجمهورية التركية، وقد مكّن العسكر من التدخل في مجالات الحياة كافة، فنصت المادة ١٣ من الدستور على حظر الأحزاب الدينية والفاشية والاشتراكية، أما المادة ٣٥ فنصت على حق الجيش في حماية الأمة والدستور والجمهورية العلمانية، وكان هذا مدخلاً للجيش للتدخل في مناحي الحياة كافة بحجة حماية الدستور، وورد في المادة ٩٦ حظر استخدام مصطلحات الشيوعية والفوضوية والاشتراكية والفاشية والقومية والعرق واللغة والمذهب والطائفة، أو أي كلمات تعطي معاني متشابهة، وقد أثار هذا الدستور في الداخل التركي نقاشًا واسعًا باعتباره يحدُّ من الحقوق والحريات الأساسية بما فيها حرية الكلام والتعبير الديني والتجمع [٢].

وقد وصف المحامي والخبير الدستوري ورئيس جمعية حقوق الإنسان أوزتورك تورك دوغان هذا الدستور بأنه يعكس نظرة الأيديولوجية الرسمية التي تنص على عدم احترام حقوق الإنسان وعدم احترام مبدأ التعددية السياسية والقومية، فهو دستور

١. فهمي هويدي، الانقلاب الديمقراطي في تركيا، (بيروت: المركز العربي الدولي للتضامن والتواصل، نشرة التواصل الثقافي، العدد ١٠، ٢٤ اكتوبر ٢٠١٠)، ص ٩.

١. ليام هاردي، «حالة دستور تركيا المفروضة»، الوسط البحرينية، ٤ يناير ٢٠٠٩.

لا يعترف بحرية التعبير ولا حرية الأديان ويلزم الجميع أن يكونوا أتراكًا بالقومية [١].

وجد حزب العدالة والتنمية نفسه أمام هذا الواقع الذي تسيطر فيه المؤسسة العسكرية على شؤون الحياة كافة، مدعومة بنصوص دستورية تمنحها الحق في التصرف والتدخل دون اعتراض من أحد، ذلك أن الانقلابات العسكرية في تركيا تختلف عن الانقلابات في العالم الثالث باعتبار أنها تأتي تحت غطاء صيانة الدستور وحماية مبادئ الجمهورية والحفاظ على النظام والقوانين [٢]. أمام ذلك حاول حزب العدالة والتنمية التعايش مع المؤسسة بداية، ثم سعى إلى تقليص صلاحيات العسكر والحدِّ من هيمنتهم على الحياة السياسية، وتوسيع دائرة الحريات السياسية والمدنية في تركيا، وكانت وسيلته في ذلك التعديلات الدستورية ومشاريع القوانين التي من خلالها يستطيع الحدَّ من نفوذ العسكر وتحجيم دورهم في الحياة العامة لا سيما في الشأن السياسي.

التعديلات الدستورية في مواجهة العسكر

أقر البرلمان التركي مجموعة من التعديلات عام ٢٠٠٣ تهدف إلى الحدِّ من سلطة مجلس الأمن القومي ومنها إمكانية تعيين شخص مدني لمنصب الأمين العام لمجلس الأمن القومي، وأن صلاحية تعيين هذا الشخص هي من اختصاص رئيس مجلس الوزراء وليس من قبل رئيس الأركان، وأن يعقد مجلس الأمن القومي كل شهرين بدلاً من انعقاده كل شهر، ويكون دوره استشاريًا فقط [٣].

كما قامت الحكومة التركية عام في ٢٠٠٤ بإعداد مجموعة تعديلات دستورية تهدف إلى مزيد من تقليص دور العسكر، بحيث تتضمن التعديلات الجديدة منع مشاركة ممثل لرئاسة أركان الجيش في اجتماعات المجلس الأعلى للتعليم العالي، ومنح المواطنين حق رفع دعاوى أمام المحكمة الدستورية.

١. الشرقاوي، ٢٠١١، ٢.
٢. المؤثرات العسكرية على العملية السياسية في السودان، ٢٠٠٩/٦/٣. www.tanweer.sd
٣. كمال محمد خوجة، «التعديلات الجديدة على الدستور التركي نحو مجتمع مدني ديمقراطي أوروبي»، جريدة الرياض، ٢٠١٣/٨/٨.

إلا أن التعديل الدستوري الذي تمكن البرلمان من إقراره في شهر سبتمبر عام ٢٠١٠ كان الأكثر أهمية وتقدمًا في تحجيم دور العسكر، فقد تضمن هذا التعديل ستة وعشرين بندًا، منها بنود تتعلق بإعادة تنظيم الهيئات القضائية العليا المناهضة لحزب العدالة والتنمية، وقد حظي هذا التعديل بتأييد من الشارع التركي بلغت نسبته ٥٨٪ [١].

وقد كانت أعمال البرلمان التركي المستمرة في محاولات تعديل الدستور هي الطريقة المثلى للحدِّ من دور العسكر، والاتجاه نحو عملية تحول ديمقراطي بعيدة عن هيمنة ونفوذ المؤسسة العسكرية وقادة الجيش، لذلك فقد تم تعديل دستور عام ١٩٨٢ سبع عشرة مرة، بدءًا من عام ١٩٨٧ ولغاية التعديل الدستوري الذي تم في ٢٠١٠/٩/١٩، حيث كان الدستور يتألف من ١٩٤ مادة، خضعت مئة مادة منها للتعديل [٢].

بهذه التعديلات للدستور، الذي كان يتحصن خلفه العسكريون، استطاع حزب العدالة والتنمية أن يضع حدًّا للهيمنة العسكرية على السلطة والحياة السياسية، علاوة على ذلك فقد لاحق القضاء التركي ضباطًا من الجيش حاولوا في وقت سابق الإطاحة بالحكومة عام ٢٠٠٣، حيث أصدر القضاء التركي بتاريخ ٢٠١٢/٩/٢١ أحكامًا قاسية بحق ٣٠٠ ضابط أُدينوا بالتآمر للإطاحة بالحكومة عام ٢٠٠٣، كما تقرر منع معظم الذين حوكموا من ممارسة العمل في القطاع العام، كان من بينهم قادة جيش اتهموا في المشاركة في مؤامرة أُطلق عليها اسم مطرقة الحداد، التي كانت تهدف إلى إزالة حزب العدالة والتنمية عن الحكم، وتعتبر هذه المحاكمة من أكبر القضايا المتعلقة بالتآمر التي شغلت القضاء التركي منذ العام ٢٠٠٧.

١. الموقع الرسمي لحزب العدالة والتنمية التركي، ٢٠١٤/١٠/٢٣.
http://eng.akparti.org.tr/english/partyprogramme.html
٢. محمد الشرقاوي، الاتراك فوضوا أردوغان الحكم وأرجأوا الدستور، ٢٠١١/٦/١٤.
http://www.almoslim.net/node/147959

وقد أعطت هذه التعديلات الحكومة التركية بقيادة حزب العدالة والتنمية القوة الكافية والثقة الكبيرة للحديث عن انقضاء عهد الانقلابات العسكرية، ويؤكد ذلك رجب طيب أردوغان رئيس الوزراء بأن زمن الانقلابات العسكرية في تركيا ذهب بلا رجعة ولن يعود إلى البلاد مرة أخرى، وأن من يحاول التدخل في الديمقراطية سيمثل أمام المحاكم وسيخضع للمساءلة.

إن معالجة الأزمة الاقتصادية وإشكالية التفاهم مع العسكر كانتا أبرز التحديات الداخلية التي واجهت حزب العدالة والتنمية، وقد استطاع الحزب تخطي هذين التحديين بنجاح كبير، فحقق تقدمًا كبيراً على الصعيد الاقتصادي، إذ تشير الإحصائيات أن النهوض الاقتصادي في حالة مستمرة، كذلك نجح في تفكيك القبضة الحديدية للعسكر الذين حكموا البلد بشكل فعلي وقادوا عدة انقلابات على الحكومات السابقة، حتى أن رئيس الوزراء أردوغان أعلن بشكل جلي أن لا رجعة إلى عهد الانقلابات، وأن البلد لن يُحكم إلا من خلال صناديق الاقتراع.

تلك هي أبرز التغيرات التي قام بها حزب العدالة والتنمية فيما يخص المؤسسة العسكرية، وفي هذا السياق يمكن القول أن الحزب نجح في تحقيق إنجازات كبيرة في اتجاهين، الأول كان على صعيد سياسي ومعيشي حيث أوجد الارتباط بين صناعة القرار السياسي والواقع المعيشي الشعبي، وهو ما جعل إرادة الشعب سندًا ودعمًا له، والثاني الكشف عن وسائل الاستبداد العلماني، حيث استطاع تحييد المؤسسة العسكرية من خلال الدستور مدعومًا بإرادة شعبية حقيقية [١].

وبالتالي فإن أبرز الإنجازات التي حققها في هذا الشأن تمثلت في تحييد المؤسسة العسكرية وتقليص نفوذ الجيش، الأمر الذي فتح المجال لإعطاء مجال واسع للحريات، وتكريس معايير الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وإلغاء حالة الطوارئ في جنوب تركيا [٢].

١. رنا عبد العزيز خماش، العلاقات التركية الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية، (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، دراسات ٥٨، ٢٠١٠) ص ١٤٧.
٢. السعيد , ٢٠١٣ , ٤٧١.

ضرورة العدالة الاجتماعية

لا يحول دون تطبيق العدالة الاجتماعية بمعناها الواسع اختلاف البشر في أعراقهم وأنسابهم وأديانهم وأصولهم، أو في ولاءاتهم وانتماءاتهم، وهذه إحدى ركائز العقد الاجتماعي الذي بموجبه يتساوى أفراد المجتمع في الحقوق والواجبات، وشكّل غياب العدالة الاجتماعية معضلة رئيسة في الدول والمجتمعات التي لا تحتكم إلى دستور أو نظام كما لا يضبط نسق حياتها عقد اجتماعي ينظم العلاقة بين الأفراد والدولة، وحتى لو كانت غالبية المجتمعات متجانسة إلى حد كبير تبقى المعضلة قائمة ومتمثلة بغياب العدالة الاجتماعية طالما غاب النظام الضابط لتوزيع الثروة والممتلكات في الدولة.

وفي ظل غيابه يبقى الولاء للسلطان والانتماء للطبقة الحاكمة وأصحاب الولاءات والنفوذ السياسي والاقتصادي والمالي؛ هو الناظم لإدارة وتوزيع الثروات في البلاد، في مجتمع ودولة تتغلغل فيهما أجهزة الأمن بشكل عميق جدًا، وفي مثل تلك المجتمعات ينحرف ميزان العدالة الاجتماعية، بل لا توجد أصلاً، وقد أدى ذلك بمجمله إلى وجود مجتمعات غير مستقرة لانتفاء العدالة الاجتماعية التي هي أهم مقومات استقرار المجتمع والدولة.

لقد أوجدت الطبقة الحاكمة وبطانتها والمتغلغلون في أجهزتها في البلاد المتأخرة قانونًا خاصًا يحكم العلاقات الإنسانية في مجتمعاتها، ذلك هو قانون الواسطة وسلطة القوي وهو ما ليس له علاقة بأي من القيم الإنسانية والقيم الأخلاقية، وبات من الجزم أن لا سبيل إلى الوظيفة العمومية، كأبرز تطبيقات ذلك القانون أو غيرها من الحقوق الاجتماعية، إلا من خلال ذلك القانون.

أضعف ذلك القانون، الذي يطبق بحرفية عالية جدًا في كل مؤسسة من مؤسسات الدولة وفي كل ركن من أركانها، اضمحلال شعور الفرد بالانتماء للوطن الذي أصبح

يعني في تشكيلاته الاجتماعية وجود طبقة واسعة وممتدة في المجتمع كادحة وفقيرة ولا تمتلك الحد الأدنى من الحقوق الاجتماعية، مقابل طبقة قليلة تمتاز بمستوى اجتماعي معين له خصائصه ونمط حياته اليومية الذي لا يمت بصلة إلى ذلك المجتمع الكادح الواسع.

كما أصبح ذلك الوطن يعني في تكوينه السياسي طبقة حاكمة ودونها رعية، بل وفي بعض الدول دون مستوى الطبقة، أي أن الموضوع يقتصر على عائلة حاكمة فقط أعطت لنفسها صك البقاء في الحكم دون الاستناد إلى أي من شرعياته المعروفة لدى ديمقراطيات العالم، وتحت هذه العائلة رعية عريضة لا تعرف عن المشاركة السياسية وتداول السلطة وممارسة الحكم سوى ما في المدونات والدراسات النظرية، كما لا تعرف عن الدولة ومقدراتها وإمكاناتها وسياساتها وواردتها وعلاقاتها الخارجية وهمومها وطموحاتها وخططها الاقتصادية وبرامجها التعليمية إلا من خلال ما يتاح ويتفق مع سياسة الجهة الحاكمة، ولا يرتقي هذا المعلوم المسموح به إلى التأثير أو المشاركة في تفاعلات الحياة المشار إليها.

وبين هذه الفئة الحاكمة والرعية الواسعة الفاقدة لأي من أدوات التأثير بطانة محدودة مستفيدة يعنيها الحفاظ على رضى السلطان والحاكم للحفاظ على مصالحها وامتيازاتها، كما يعني السلطان رضاها طالما أنها تحول بين الجماهير وبين سلطته وحكمه، وقد تجلى ذلك بوضوح في الثورات العربية حين وقفت الشرائح المستفيدة ضد إرادة الشعوب وهي التي تغلغلت في أجهزة الدولة، خاصة الأمنية والإعلامية، عبر سنوات طويلة، وقادت من خلالها الثورات المضادة، وعملت على إنتاج أنظمة جديدة لا تختلف في بنيتها وفلسفتها عن الأنظمة البائدة، بل هي أشد قسوة واستبدادًا وأكثر هيمنة على مفاصل الدولة ومقدراتها وثرواتها ولعل ما يجري في مصر يوضح ذلك بجلاء.

ومن إفرازات ذلك القانون أيضًا، وهو قانون الواسطة والقوي، وصول طبقة انتهازية وصولية إلى مراتب متقدمة في الدولة، ما يعني أن الفساد الأخلاقي الذي يتمثل في الانتهازية والأنانية والتملق والنفاق السياسي الذي أوصل أولئك إلى مواقع حساسة في الدولة أوجد في طريه فسادًا إداريًا.

فلا مكان لذوي الاختصاص والخبرة والمؤهل في تلك المؤسسات، لذلك ترتفع نسب الهجرة في تلك البلاد والمجتمعات، وأكثرها العربية، حيث أصبحت تلك الدول بيئة طاردة لأصحاب العقول والكفاءات والخبرات والتخصصات الفريدة، لا سيما في حقول العلوم الاجتماعية والإنسانية التي يعتقد الحاكم أن وجودها خطر على كيانه إذا ما اتجهت نحو توعية الجماهير والشعوب، وقد وجدت تلك الفئات المهاجرة إلى بلاد الغرب مكانًا لها، وصارت ثروة غنية أحسنت الدول المقصودة توظيفها والاستفادة منها.

نتج عن ذلك كله ضياع وتلاشي مفهوم أو قيمة المصلحة العامة، لأن العامّ أصبح يعني فئة خاصة سخَّرت كل خيرات وثروات الدولة لمشاريعها الخاصة، فذهبت مسألة الانتماء التي تربط الفرد بالكيان العامّ والإطار الجامع الذي يعيش في كنفه، وقد حَلَّت مفاهيم الاحتكار والاستحواذ والمحسوبية والفردية والمصلحة الخاصة محل المصلحة العامة المشتركة والتوزيع العادل للثروات.

كل ذلك أوجد بيئة اجتماعية محتقنه، أسباب الاحتقان فيها لا تقوم على اختلاف الأعراق أو الأديان أو الأصول والمنابت، لأن القانون الناظم للحياة لم يوضع بناء على أسس دينية أو عرقية أو مذهبية، إنما وضع على أساس الولاء للحاكم وللسلطة، وعلى الربط بين إرادة الحاكم وكل مفاصل الدولة وثرواتها، فأوجد ذلك القانون خللاً كبيراً في توزيع الثروات والفقر والحرمان وبؤس العيش الناتج عن الاستبداد والتسلط واستغلال المال العام، فنجد كثيراً من البيئات الاجتماعية جَمْعٌ كبير من الشرائح والفئات المختلفة في أصولها وأعراقها قد نالها قدر كبير من الظلم الاجتماعي لأنها لم تدر في فلك ذلك القانون وخرجت عن دائرة الولاء لعرش السلطان.

لا يمكن للنهضة أن تجد طريقًا لها في مثل تلك المجتمعات لمَّا قُتلت فيها روح الانتماء وانعدمت دافعية الإبداع والابتكار نتيجة انعدام العدالة الاجتماعية وشيوع الإحباط واليأس والفقر وضيق الأفق، لذلك كان العمل على توفير أسباب وأُسُس استقرار

المجتمع من أهم مقومات وعوامل النهضة التي تفترض المساواة في الحقوق والواجبات، وتقوم فيها العلاقات الإنسانية على أسس أخلاقية وقيم اجتماعية تحافظ على النسيج الوطني والمصلحة العامة المشتركة وتفرز هذه البيئة نخبة قيادية مؤهلة تخرج من رحم المجتمع المتفاعل الذي يخلو من الأمراض الاجتماعية الفتاكة.

ولا بد من الإشارة إلى بعض التداعيات الخطيرة التي يخلّفها ذلك النظام القائم على قانون الولاء والواسطة، وهي قضايا الانتماء والهمّ الوطني والوجدان العاطفي تجاه الدولة، (كيانها، علمها، حدودها، لغتها، تاريخها، مستقبلها)، وتلك جميعًا التي تراق لها الدماء على مدار التاريخ وفي مختلف الأزمنة والعصور.

يفتقد الوطن معناه في مثل تلك المجتمعات التي أصبحت تعني في كل مكوناتها السلطان والبطانة والمستفيدين والانتهازيين والمتسلقين، حينها تختفي قيم نبيلة مرتبطة بالوطن، الوطن البيت والمدرسة والحي والتراب، تلك التي تميل النفس البشرية لحبها ذاتيًا وفطريًا.

لذلك يحدث تصدع كبير وتأزم وتناقض داخلي لدى ذلك الفرد الذي تعلق وجدانيًا بكل تلك المكونات، وبذلك الوطن وبذلك التراب، حينما يرى ظلمًا اجتماعيًا وفسادًا إداريًا في تلك الوزارة، ويرى إجحافًا إنسانيًا في ذلك المشفى، ويرى تشوهًا فكريًا قد شُيِّد به صرح الجامعة، وحينما يسمع في الصباح والمساء النشيد الوطني الذي يعني فداء الملك والموت من أجل الرئيس.

في مثل هكذا ظروف تسكن النفس الإنسانية نزعات الانتقام، ويتعاظم حب الذات ويزداد الحرص على نهب ثروات البلاد، وتستفحل في المجتمع صفات الأنانية والمصلحة الخاصة والعنصرية، ويكون ذلك كله على حساب تكريس الروح الوطنية وقيم الفداء والتضحية والإخلاص والعمل الجماعي، وتتلاشى معاني الأمة والجماعة الواحدة وتصبح ترفًا يثير استخفافًا وسخرية أكثر من أن تعني قيمًا نبيلة يتسابق أفراد المجتمع في التفاني من أجلها.

وقد أظهرت الأزمات الأخيرة التي يمر بها العالم العربي مشاهد كثيرة مشوهة عن نمطية النظم الحاكمة التي استفحل فيها الفساد السياسي والأخلاقي والاقتصادي حتى أوجدت كثيراً من الأمراض الاجتماعية في مجتمعاتها، كما أظهرت عدوانًا شرسًا على مكونات الأمة والدولة في سبيل الحفاظ على ذلك النسق من النظم الاستبدادية التي لم تكن مؤسساتها ودوائرها ورجالاتها وإعلامها وأجهزتها الأمنية أكثر من مستودعات تنتج مزيدًا من الأمراض الاجتماعية والأزمات الأخلاقية.

الخاتمة

في مسيرة حزب العدالة والتنمية الإصلاحية الاجتماعية حاول الحزب في سياساته توسيع أكبر قدر ممكن من الفئات المستهدفة، حيث كانت تلك السياسات ممتدة أفقيًا وهادفة ومركّزة بشكل أساسي على الأسرة، من حيث البناء والتعليم والتثقيف باعتبارها اللبنة الأساسية التي يتشكّل منها المجتمع التركي والنواة الصلبة لنشوء مجتمع متماسك اجتماعيًا، وقد لجأ الحزب بشكل كبير إلى استخدام الخطاب الوطني الشامل من خلال تركيزه على الأمة التركية الواحدة التي يتساوى فيها الناس جميعًا بمختلف أجناسهم وأعراقهم وأفكارهم.

أنزل الحزب سياساته وأفكاره على أرض التطبيق وانعكست بشكل تدريجي على حياة الفرد العادي، ولم تكن مجرد شعارات بقيت حبيسة الدولة، وقد برزت كثير من نتائج السياسات الاجتماعية التي رسمتها الحكومة سواء في المؤسسات والمراكز الاجتماعية التي تهتم بالارتقاء بالمستوى المعيشي للفرد أو تلك التي تعنى بالحريات وحقوق الإنسان عمومًا، أما عن المؤسسات التي تعنى بذوي الاحتياجات الخاصة فقد لقيت تميزًا واضحًا في العناية والتركيز، وفتحت الحكومة أبوابها لإدماجهم في المجتمع المنتج بصورة فعالة من خلال سياسة مدروسة وخطط محكمة يقوم على تنفيذها والإشراف عليها وزارة بعينها وبالتنسيق مع كافة قطاعات ومؤسسات العمل الخاص.

وقد ساهمت منظومة القوانين والمراسيم واللوائح والسياسات الاجتماعية التي أوجدها الحزب في إيجاد بيئة اجتماعية تركية مستقرة ساهمت في إحداث التغيير الإيجابي منذ عام ٢٠٠٢، ورغم كثير من التحديات التي ما زالت تواجه الدولة داخليًا وخارجيًا ومن أطراف كثيرة، خاصة في ظل اضطراب الإقليم وتصاعد وتيرة الأزمات في المنطقة، إلا أن الدولة ما زالت قادرة على الاستمرار في تطبيق سياساتها المنحازة للفرد العادي وما زال الحزب يمسك بمفاصل الحكم في الدولة ويقدم في برامجه مشاريع طموحة قادرة على جذب المواطن التركي إليها.

كانت السياسات الاجتماعية التي تهدف إلى تحقيق الإصلاح الاجتماعي من أهم عوامل النهوض في مسيرة حزب العدالة خلال عقد ونصف من الزمن، حيث تكاملت مشاريع الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

المراجع

أبو الحسن، خالد محمد. تركيا والتحولات السياسية في المنطقة العربية، دراسات ٦٠، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠١٢.

أوزتورك، إبراهيم. التحولات الاقتصادية التركية بين عامي ٢٠٠٢-٢٠٠٨، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، تحرير محمد عبد العاطي، بيروت: الدار العربية ناشرون، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٠.

أوغلو، أحمد داود. موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل (مترجمون)، بشير نافع وبرهان كوروغلو(مراجعة)، بيروت: الدار العربية ناشرون، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٠.

باشا، إسماعيل. حزب العدالة والتنمية أمام منعطف خطير، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٢.

باكير، علي حسين. تحولات الموقف التركي من الأزمة السورية، الأبعاد الآنية والانعكاسات المستقبلية، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الدولية،٢٠١٢.

باكير، علي حسين. مصر في السياسة الخارجية التركية واقع ما بعد الثورة والآفاق المستقبلية، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الدولية،٢٠١٣.

بن نبي، مالك. شروط النهضة، ندوة مالك بن نبي، عبد الصبور شاهين وعمر مسقاوي (مترجمون)، دمشق: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٦.

بوبوش، محمد. التوجهات الجديدة للسياسة التركية الخارجية، عمان: مركز دراسات الشرق الاوسط، ٢٠١١.

تشبيناز، عمر. سياسات تركيا في الشرق الأوسط بين الكمالية والعثمانية الجديدة، أوراق كارنيغي، بيروت: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، مركز الشرق الأوسط، ٢٠٠٨.

ثلجي، محمد. أزمة الهوية في تركيا.. طرق جديد للمعالجة، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، بيروت: الدار العربية ناشرون، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٠٩.

حبيب، كمال. الدور التركي من الجسر إلى العمق، عمان: مركز دراسات الشرق الاوسط، ٢٠٠٩.

الحروب، خالد. تركيا إسلامية علمانية، القاهرة: مجلة وجهات نظر، ٢٠٠٨.

حسان، سمر. الدور التنموي التركي في الأراضي الفلسطينية المحتلة في داخل حكومة حزب العدالة والتنمية (٢٠٠٢- ٢٠١٠)، نابلس: جامعة النجاح الوطنية، ٢٠١٢.

الحمد، جواد. السياسة الخارجية التركية والعالم العربي، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠١٢.

الحمش، منير. وجهة نظر عربية في واقع العلاقات الاقتصادية العربية التركية، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات الدولية، ٢٠١٢.

خماش، رنا عبد العزيز. العلاقات التركية الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠١٠.

السعيد، سعيدي. سياسة تركيا الخارجية في ظل حزب العدالة والتنمية وانعكاسها على العلاقات العربية التركية، الجزائر: جامعة محمد خضير، 2013 .

سليم، محمد السيد. الأدوار التركية الجديدة في الوطن العربي.. البديل والنموذج الإستراتيجي، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢.

صابر، فرح. الخيارات الإستراتيجية لتركيا وموقع الوطن العربي منها، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢.

صالح، محسن. تركيا والقضية الفلسطينية، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠١٣.

صالح، منال محمد.» نجم الدين أربكان مفكرًا اقتصاديًا»، مجلة جامعة كركوك، المجلد ٤، العدد٢، السنة الرابعة (٢٠٠٩).

عبد القادر، محمد. تحولات السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢.

غول، محمد زاهد. التجربة النهضوية التركية، بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، ٢٠١٣.

فارس، عوني. تركيا والقضية الفلسطينية، تطلعات شعوب ومحددات ساسة، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠٠٩.

غدير، فيص غازي. «مواقف الحكومات التركية بشأن المسالة الكردية (دراسة تأريخيه)»، المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٤٦ (٢٠١٤).

نور، طارق محمد. الانقلابات العسكرية التجربة التركية (ورقة بحثية قدمت في ورشة عمل بعنوان المؤثرات العسكرية على العملية السياسية)، الخرطوم: مركز التنوير المعرفي، ٢٠٠٩.

نورالدين، محمد. «العرب وتركيا التباس العلاقة والدور في المعادلات الإقليمية والدولية»، دراسات شرق أوسطية، العدد ٥٠ (٢٠٠٩/ ٢٠١٠).

هلال، رضا. السيف والهلال تركيا من أتاتورك إلى أربكان، الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي، القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٩.

هويدي، فهمي. الانقلاب الديمقراطي في تركيا، بيروت: المركز العربي الدولي للتضامن والتواصل، نشرة التواصل الثقافي، ٢٠١٠.

Graciosa, Ivana. Turkey at the crossroads: analysis and determinants of Turkish foreign policy, MA thesis. Florida Atlantic University. 2011.

Özhan, Taha. Arab spring and its effect on Turkey's regional policy. Foundation for Political, Economic and Social Research. No. 3. Ankara. 2011.

Ziya, Öniş. Turkey and the Arab Spring between Ethics and Self-Interest, Insight. Insight Turkey. Vol.14. No. 3. Ankara. 2012.